مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة العاشرة – العدد 24 – أكتوبر 2026م

تصدر عن

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

تاريخ استـــلام الدراســة	تاريـخ القبـول	تاريـخ النشـــر
25 أغسطس 2026	30 أكتوبر 2026	23 نوفمبر 2026

مسار إصلاح الدعم الاجتماعي وتحولات الشرعية السياسية في إيران (2000-2026)

د. مصطفـــى خـــواص

أستاذ بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

مستخلص

تتناول هذه الورقة المســـار الإيـــراني لإصلاح منظومة الدعم والحمايـــة الاجتماعية، من نقاشـــات الإصلاح في مطلـــع الألفية، مرورًا بخطة الدعم المســـتهدف عام 2010، واحتجاجات رفع أسعار الوقود عام 2019، وتراجع زخم الإصلاح في عهد الرئيس إبراهيم رئيسي، ومحاولة الرئيس مسعود بزشكيان تجديده عام 2024، وصولًا إلى انهيار العملة واحتجاجات ديســـمبر 2025 – يناير 2026. تُبيِّن الدراسة كيف حاولت السلطة، تحت وطأة تصاعد العقوبات، إعادة التفاوض على «العقد الريعي» الذي قام عليه استقرار الجمهورية «الإسلامية» منذ عام 1979 دون المساس بشرعيتها، وكيف أفضى تفكُّك هذا العقد إلى أزمةٍ شرعيةٍ حادةٍ تقاطعت لاحقًا مع اندلاع الحرب في فبراير 2026.

الكلمـــات المفتاحية: إيران، الدعم الاجتماعي، «العقد الريعي»، قانون الاســـتهداف، الدولة الريعية، المقايضة الاستبدادية

مقدمة

لطالما شكَّلت منظومة الدعم الاجتماعي في إيران واحدةً من أعمدة الاستقرار الأكثر رسوخًا في بنية الجمهورية الإيرانية منذ قيامها عام 1979، إلى درجة أنَّ كثيرًا من الأدبيات المتخصصة اعتبرتها الركيزة «غير المُعلنة» التي عوَّضت غياب الشرعية من خلال الانتخابات المُهندسة مسبقًا بشرعيةٍ توزيعيةٍ بديلةٍ، قوامها تدفُّق ريع الطاقة نحو المواطن عبر أسعارٍ مدعومةٍ ومنافع اجتماعية شبه مجانية. غير أنَّ هذا العقد، الذي بدا لعقودٍ طويلةٍ صلبًا وغير قابل للمساس، دخل منذ مطلع الألفية الثالثة في مسارٍ طويلٍ ومتعرجٍ من إعادة التفاوض القسري، فرضته معضلةٌ بنيويةٌ متصاعدةٌ متمثلة في: عجزٍ متنامٍ عن تمويل هذه المنظومة في ظل تصاعد ضغط العقوبات الدولية من جهة، ومخاطر سياسيةٍ وجوديةٍ عن أي مساسٍ مباشرٍ بها من جهةٍ أخرى. وقد بلغت هذه المعضلة، بحلول أواخر عام 2025 ومطلع 2026، ذروةً غير مسبوقةٍ تمثَّلت في انهيارٍ حادٍ لقيمة العملة الوطنية واندلاع موجةٍ احتجاجيةٍ واسعة، تقاطعت لاحقًا مع اندلاع مواجهةٍ عسكريةٍ إقليمية في فبراير 2026، لتضع الجمهورية «الإسلامية» أمام أخطر اختبارٍ لشرعيتها منذ تأسيسها.

إنَّ فهم هذه اللحظة الحرجة يستوجب تجاوز القراءات المتسرِّعة التي تربط بين انهيار العملة واندلاع الاحتجاجات بعلاقةٍ سببيةٍ مباشرةٍ، لصالح مقاربةٍ تاريخيةٍ- تحليليةٍ أعمق تتتبع جذور هذا الانهيار عبر مسارٍ طويلٍ من محاولات الإصلاح المتعاقبة والمتعثِّرة، بدايةً من نقاشات إصلاح الدعم الأولى في عهدي هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي، مرورًا بخطة الدعم المستهدف التاريخية لعام 2010 التي حاولت تحويل الدعم الضمني غير المرئي إلى تحويلٍ نقدي مباشرٍ ومرئي، إلى احتجاجات رفع أسعار الوقود الدامية في نوفمبر 2019 التي كشفت للمرة الأولى عن حدود هذا التحويل. ثم إصلاح منظومة العملة التفضيلية عام 2022 في عهد الرئيس إبراهيم رئيسي واحتجاجات الخبز التي رافقته، وصولًا إلى محاولة الرئيس مسعود بزشكيان الأخيرة عام 2024 لتجديد هذا العقد عبر استهدافٍ أكثر دقةٍ، وانهيارها في مواجهة تصعيد العقوبات الجديد وانفجارٍ احتجاجي واسع وممتد.

تسعى هذه الدراسة إلى معالجة فجوةٍ علميةٍ مزدوجةٍ في الأدبيات المتخصصة بالشأن الإيراني: فجوةٌ أولى تتعلَّق بندرة الدراسات التي تتبنى مقاربةً تاريخيةً- مقارنةً ممتدة تجمع بين محطات الإصلاح المتعاقبة (2010، 2019، 2022، 2024، 2025-2026) في إطارٍ تحليلي واحد متكامل. وفجوةٌ ثانيةٌ، تتعلَّق بغياب أي معالجةٍ أكاديميةٍ محكَّمة حتى الآن للحدث المستجد (انهيار العملة واحتجاجات ديسمبر 2025 -يناير 2026)، نظرًا لحداثته البالغة وتزامنه مع اندلاع الحرب في فبراير 2026، وهو ما تحاول هذه الدراسة سدَّه، ولو بصورةٍ أوليةٍ، عبر تأطيرٍ تحليلي مبكِّر لهذه اللحظة الفارقة.

وتدور إشكالية الدراسة، حول التناقض البنيوي الذي واجهته إيران بين عجزها المتصاعد عن تمويل منظومة الدعم في ظل تشديد العقوبات، وبين المخاطر السياسية الجسيمة لأي مساسٍ بهذه المنظومة، وكيف تفاقم هذا التناقض عبر موجات إصلاحٍ متعاقبةٍ حتى تقاطع مع الانفجار الأمني لمطلع 2026. وينبثق عن هذه الإشكالية سؤالٌ مركزي: كيف أعادت موجات إصلاح الدعم والحماية الاجتماعية المتعاقبة تشكيل «العقد الريعي» لما بعد 1979 في إيران، ولماذا تعذَّر على الدولة تثبيت إعادة التفاوض هذه؟ ويتفرَّع عن هذا السؤال أسئلةٌ تتناول على التوالي: مفارقة المرونة والهشاشة في النظام الرعائي الإيراني مقارنةً بفرضيات نظرية الدولة الريعية الكلاسيكية، ودور الاقتصاد السياسي للإصلاح وشبكات المصلحة الداخلية في تشكيل مسار كل موجةٍ إصلاحيةٍ وإخفاقها، وتفاعل موجات تشديد العقوبات مع سياسات الإصلاح الداخلي في تسريع تصدُّع العقد الاجتماعي، وأخيرًا، ما تنبئ به احتجاجات 2019 و2025 – 2026، من حيث استمراريتها ضمن حدود العقد القائم لا خروجًا عنه، أو ما يعرف بـ«المقايضة الاستبدادية» كما صِيغ في الأدبيات الكلاسيكية.

تعتمد الدراسة منهج «المقارنة المركَّزة للحالة الواحدة عبر الزمن»، كما بلوره ألكسندر جورج وتيموثي ماكوين [1]، وطوَّره لاحقًا جورج وأندرو بينيت [2]، وهو منهجٌ يتيح بخلاف مقاربات المقارنة بين الدول السائدة في أدبيات الدولة الريعية، تتبُّع التغير الداخلي عبر الزمن ضمن سياقٍ وطني واحد، عبر معالجة كل موجةٍ إصلاحيةٍ بوصفها «حلقة» قابلة للمقارنة المنهجية مع الحلقات الأخرى وفق أسئلةٍ موحدةٍ تتعلَّق بالفاعلين، والدوافع، والتصميم، والنتائج. وتستند الدراسة نظريًا إلى تكاملٍ ثلاثي الأبعاد: نقد كيفان هاريس [3]، لنظرية الدولة الريعية التقليدية، الذي يصف دولة الرفاه الإيرانية بوصفها نتاج مساوماتٍ تاريخيةٍ متراكمةٍ بين الدولة وفاعلين اجتماعيين متعددين، لا «رشوة» سياسية مجردة تُمنح من أعلى، ومدخل الاقتصاد السياسي للإصلاح الذي يُعنى برصد شبكات الريع المؤسسي والفائزين والخاسرين من كل محاولةٍ إصلاحية، ومقاربة الاقتصاد السياسي للعقوبات كما صاغها هاريس لاحقًا [4]، والتي تفسِّر كيف يعيد الضغط الخارجي تشكيل موارد الدولة وتحالفاتها الداخلية بطرقٍ غير خطيةٍ وغير متوقعةٍ من منظور النظرية الريعية الكلاسيكية.

كما تسعى الدراسة إلى مساءلة حدود المفاهيم الكلاسيكية للدولة الريعية، والمقايضة الاستبدادية في ضوء حالةٍ تاريخيةٍ ممتدةٍ وغنية بالتفاصيل كالحالة الإيرانية، وتقدم توثيقًا وتحليلًا مبكرًا في تأطير لحظة 2025–2026 التي لم تُحظَ بعد –لحداثتها– بمعالجةٍ أكاديميةٍ محكَّمةٍ، وهذا سعيًا إلى فهمٍ أعمق لكيفية وصول أحد أعرق العقود الريعية في العالم إلى نقطة استنفادٍ تاريخيةٍ غير مسبوقة.

أولًا: الإطار النظري والمفاهيمي.. نظرية «الدولة الريعية» ونقدها

فهم مسار إصلاح منظومة الدعم الاجتماعي في إيران، بتعرُّجاته وانتكاساته المتكررة بين عامي 2000 و2026، يفرض العودة إلى الإطار النظري الذي وُضعت الحالة الإيرانية تاريخيًا في صلبه: نظرية الدولة الريعية، فإيران ليست حالةً عرضيةً في هذا الأدب النظري، بل هي حالته التأسيسية، إذ إنَّ أول صياغةٍ منهجيةٍ لمفهوم «الدولة الريعية» في العلوم الاجتماعية جاءت أصلًا من دراسة الاقتصاد الإيراني نفسه. غير أنَّ هذه المكانة التأسيسية لإيران في الأدبيات الريعية لا تعني أنَّ النظرية بصيغتها الكلاسيكية ما زالت قادرةً على تفسير المسارات الدقيقة والمتعرجة التي سلكها الإصلاح الاجتماعي الإيراني، وتحديدًا عجز الدولة المتكرر عن «تثبيت» أي عملية إعادة تفاوضٍ على عقدها الريعي رغم تكرار المحاولة خمس مراتٍ على الأقل خلال ربع قرن.

1. الجذور الكلاسيكية لـ«الدولة الريعية»

يعود الفضل في صياغة مفهوم «الدولة الريعية» إلى الاقتصادي الإيراني حسين مهدوي، الذي قدَّم في دراسته المرجعية (1970) التمييز الأول بين «الدولة الريعية» والدول التي تعتمد على الإنتاج والضرائب المحلية لتمويل نفقاتها. عرَّف مهدوي الدول الريعية بأنَّها تلك التي تحصل على «ريوعٍ خارجية»، بكمياتٍ كبيرة ومنتظمة، دون أن يرتبط هذا الريع بعمليةٍ إنتاجيةٍ محليةٍ واسعة، ما يمنح الدولة استقلاليةً غير مسبوقةٍ عن مجتمعها الضريبي[5]. هذه الفرضية التي صيغت أصلًا لتفسير التنمية الاقتصادية الإيرانية في عهد الشاه، تحولت لاحقًا إلى إطارٍ تفسيري عام لفهم بنية السلطة في الدول النفطية، والدول الأخرى الشبيهة بها.

طوَّر حازم الببلاوي وجياكومو لوتشياني هذا الطرح، فوضع حازم الببلاوي أربعة معايير للدولة الريعية: الأول: هيمنة الريع الخارجي على الاقتصاد. والثاني: نشوء هذا الريع عن قلةٍ من الفاعلين الاقتصاديين بينما تستفيد منه الأغلبية. والثالث: اضطلاع الدولة بدور «الموزِّع| allocator» الرئيسي لهذا الريع بدل دورها كمنتج. أما الرابع: تحرُّر الدولة النسبي من الحاجة إلى فرض ضرائب مرتفعة على مواطنيها[6]. وقد صاغ لوتشياني هذا التمييز الأخير في مفهومه الشهير عن «دولة التخصيص مقابل دولة الإنتاج| allocation vs. production states»، معتبرًا أنَّ دولة التخصيص تُبنى شرعيتها على «ماذا تنفق؟» لا على «كيف تُنتج الموارد؟»[7].

بلغت هذه الأطروحة ذروتها التنظيرية في دراسة مايكل روس المرجعية (2001)، التي قدَّمت اختبارًا كميًّا واسعًا لفرضية «لعنة الريع» السياسية، وحدَّدت ثلاث آلياتٍ تفسيريةٍ للعلاقة بين الريع والاستبداد. الأولى: «أثر الريع»، القائم على قدرة الدولة على خفض الضرائب وزيادة الإنفاق العام لشراء السِلم السياسي، وهو ما يعكس مقولة تشارلز تيلي الكلاسيكية عن العلاقة العضوية بين فرض الضرائب والمطالبة بالتمثيل السياسي بصيغتها المعكوسة: حيث لا ضريبة، لا حاجة إلى تمثيل. والثانية: «أثر القمع» وبموجبه تستخدم الدولة الريعية فوائضها

المالية لتمويل أجهزةٍ أمنيةٍ وقمعيةٍ مضخَّمة. أما الثالثة: «أثر التحديث»، الذي يفترض أنَّ الاقتصاد الريعي، بخلاف الاقتصاد الصناعي، لا يفرز طبقةً وسطى مستقلة -وهذا أمرٌ مهم- قادرةً على المطالبة بالانفتاح السياسي[8].

طُبِّقت هذه الافتراضات على إيران بوصفها نموذجًا كلاسيكيًّا، فالجمهورية «الإسلامية» منذ تأميم قطاع الطاقة وتوسُّع دور الدولة في الاقتصاد بعد 1979، اعتُبرت تجسيدًا لـ«العقد الريعي» الذي تُبادل الدولة بموجبه الريع النفطي (عبر الدعم، والتوظيف العام، والخدمات المجانية أو شبه المجانية) بالقبول السياسي والاستقرار، فيما بات يُعرف في الأدبيات لاحقًا بـ «المقايضة الاستبدادية»، وهو مفهومٌ استُخدم على نطاقٍ واسعٍ في تحليل اقتصادات الشرق الأوسط السياسية، بما فيها تقارير البنك الدولي حول «العقد الاجتماعي» العربي بعد 2011[9]، وأدبيات ستيفن هايدمان عن «تحديث الاستبداد»[10].

رغم قوة هذا الإطار التفسيري فإنَّه يصطدم بمفارقاتٍ جوهريةٍ حين يُختبر على الحالة الإيرانية بعد 1979، وتحديدًا في العقدين الأخيرين، فإذا كانت نظرية الدولة الريعية تفترض أنَّ الريع النفطي هو المصدر الحصري لقدرة الدولة على شراء الولاء، فكيف نفسِّر استمرار قدرة إيران في الحفاظ على قدرٍ من الاستقرار السياسي رغم تراجع عائدات النفط تراجعًا حادًّا منذ 2012، خاصةً بعد موجات العقوبات الأمريكية والأوروبية المتلاحقة. وإذا كانت النظرية تفترض علاقةً خطيةً بين تراجع الريع وتصاعد المطالب الديمقراطية أو انهيار الشرعية، فلماذا استغرق الانفجار الاحتجاجي الحاد الذي شهدته إيران أواخر 2025 ومطلع 2026 كل هذه السنوات من التآكل التدريجي للريع دون أن يُفضي فورًا إلى أزمةٍ شرعيةٍ شاملة، بل مرَّ عبر محطاتٍ تفاوضيةٍ متعددة (2010، 2019، 2022، 2024) نجحت الدولة في كلٍّ منها -ولو مؤقتًا- في إعادة إنتاج شرعيتها؟ هذه المفارقات تشير إلى أنَّ العلاقة بين الريع والشرعية في إيران ليست آليةً ميكانيكية بقدر ما هي عملية تفاوضية مستمرة ومتجددة، وهو بالضبط ما يوفِّر منطلق النقد الذي قدَّمه كيفان هاريس.

2. نقد كيفان هاريس: من «الرشوة السياسية» إلى «المساومة التاريخية المتراكمة»

يمثِّل كتاب كيفان هاريس (2017) نقطة التحول المنهجي التي تتبناها هذه الدراسة إطارًا مرجعيًّا رئيسيًّا. ينطلق هاريس من نقدٍ صريحٍ للقراءة الاختزالية السائدة في أدبيات الدولة الريعية، والتي تصوِّر دولة الرعاية الإيرانية بوصفها مجرد أداة «شراء سكوت»، يُوزَّع بها الريع النفطي على شكل دعمٍ ومنافع اجتماعية في مقابل تنازل المواطنين عن مطالبهم السياسية. يرى هاريس أنَّ هذه القراءة تُسقط الطابع التاريخي والصراعي لبناء دولة الرفاه الإيرانية، وتختزلها في معادلةٍ تبادليةٍ مجردة بين «نفطٍ» و«طاعة»، متجاهلةً أنَّ هذه المنظومة هي في جوهرها نتاج تراكمٍ معقَّدٍ من المساومات والصراعات الاجتماعية الممتدة عبر عقودٍ من إصلاحات محو الأمية وبرامج الرعاية الصحية الريفية في السبعينيات، مرورًا بإعادة توزيع الأراضي والموارد بعد

ثورة 1979 وأثناء الحرب مع العراق (1980–1988)، حين اضطرت الدولة الثورية الفتية لحشد الدعم الشعبي عبرشبكات رعاية موسعة (بنياد المستضعفين، وجهاد البناء، ولجنة إغاثة الإمام الخميني)، وصولًا إلى برامج التأمين الصحي الريفي وصناديق التقاعد التي توسَّعت تدريجيًا منذ التسعينيات[11].

يقترح هاريس الانتقال من نموذج «الرشوة الريعية» الساكن إلى نموذج «البنية المؤسسية التراكمية» المتحركة، حيث لا تُمنح المنافع الاجتماعية من فوق بقرارٍ مركزي بحت، بل تُنتزع جزئيًا من أسفل عبرفاعلين اجتماعيين متعددين (رجال الدين المحليون، والجمعيات الخيرية الثورية، والنقابات شبه الرسمية، والبيروقراطيات القطاعية المتنافسة)، ما يجعل من دولة الرفاه الإيرانية شبكةً معقدةً من «الحقوق المكتسبة» التي تُراكم شرعيةً تفوق في متانتها مجرد المقايضة النقدية اللحظية. وهذا بالضبط ما يفسِّر صعوبة «التراجع» عن هذه المنظومة حتى حين يتقلَّص الريع الذي أسَّسها، فحين يتحول الدعم من هبةٍ ريعيةٍ إلى «حقٍّ مُكتسب» متجذِّر في الذاكرة الجماعية وفي شبكات المصالح المؤسسية، تصبح كلفة سحبه أعلى سياسيًا من كلفة استمرار تمويله، حتى في ظل شح الموارد.

يضيف هاريس، في دراسته اللاحقة (2020)، بُعدًا تحليليًا ثانيًا لا غِنى عنه لفهم موضوع هذه الدراسة: أثر العقوبات الدولية ليس فقط في تقليص حجم الريع المتاح للدولة، بل أيضًا في إعادة تشكيل بنية الفاعلين الاقتصاديين داخل الدولة وحولها. يجادل هاريس بأنَّ العقوبات بدل أن تُضعف الدولة الإيرانية بشكلٍ عام كما تفترض القراءات المبسَّطة، فإنَّها تُعيد توزيع الموارد والنفوذ داخليًا، فهي تُضعف القطاعات المرتبطة بالاقتصاد الرسمي المفتوح على العالم (الصناعة التصديرية، والقطاع المصرفي الخاص، والطبقة الوسطى الحضرية)، بينما تُقوِّي في المقابل الفاعلين القادرين على الالتفاف على العقوبات عبراقتصاد الظل وشبكات التهريب وقنوات التمويل غيرالرسمية، وعلى رأسها مؤسساتٍ مرتبطةٍ بالحرس الثوري والمؤسسات شبه الحكومية (البنيادات). بهذا المعنى فإنَّ العقوبات لا تُنتج فراغًا في الموارد فحسب، بل تُنتج طبقةً جديدةً من أصحاب المصلحة في استمرار الحصار، ممن يستفيدون من ريع الندرة والاحتكار الناتج عن العزلة الاقتصادية نفسها[12]. هذه الفرضية بالغة الأهمية لفهم لماذا لم تُفضِ موجات تشديد العقوبات المتعاقبة (2012، 2018، 2025) إلى تسريعٍ خطي للإصلاح الداخلي.

يجب أن يُفهم «العقد الريعي» كبنيةٍ تفاوضيةٍ متعددة الطبقات والفاعلين، تتشكل عبر ثلاث دوائر متداخلة. **الدائرة الأولى:** تخصُّ العلاقة بين الدولة المركزية (الحكومة، والبرلمان، ومؤسسة الولي الفقيه) والفئات الاجتماعية المستفيدة مباشرةً من الدعم (الفقراء، والطبقة الوسطى الدنيا). **والدائرة الثانية:** تخصُّ شبكات المصالح المؤسسية الوسيطة (البنيادات، ولجان الاغاثة، وصناديق التقاعد، وجهات توزيع الدعم)، التي تحوَّلت بذاتها إلى فاعلٍ سياسي

واقتصادي مستقل له مصلحة في استمرار أو تعديل أشكال الدعم. **والدائرة الثالثة:** خارجية تخصُّ البيئة الدولية للعقوبات التي تُحدِّد سقف الموارد المتاحة أصلًا لإدارة الدائرتين الأولى والثانية. ووفق هذا التصوُّر، فإنَّ الإصلاح ليس مجرد قرارٍ تقني بإعادة توجيه الدعم من الشمول إلى الاستهداف، بل هو في كل مرةٍ محاولة لإعادة التفاوض بين هذه الدوائر الثلاث في آنٍ واحد. هذا ما يفسِّر جزئيًا سبب تعثُّركل موجة إصلاحٍ سابقة. فحين تنجح الدولة في تحييد اعتراض الدائرة الأولى (عبر تحويلاتٍ نقديةٍ تعويضية، كما حصل في 2010)، فإنَّها كثيرًا ما تصطدم بمقاومة الدائرة الثانية (البيروقراطيات المستفيدة من إدارة الدعم العيني)، أو تُفاجَأ بتغيّرٍ مفاجئ في الدائرة الثالثة (عودة العقوبات بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي في 2018)، يُبطل حسابات الإصلاح التي بُنيت على افتراضاتٍ مختلفةٍ لتوافر الموارد.

يقود هذا التركيب النظري إلى استنتاجٍ منهجي أساسي توظفه الدراسة لاحقًا، هو أنَّ مفهوم «المقايضة الاستبدادية»، رغم قيمته التفسيرية الأولية، يفترض ضمنيًا وجود طرفين واضحي المعالم (دولة مانحة، ومجتمع مستفيد صامت)، وهو افتراضٌ تُقوّضه القراءة التاريخية المتراكمة التي يقترحها هاريس. فحين تندلع احتجاجاتٌ كتلك التي شهدتها إيران في 2019 أو 2025–2026، فإنَّ السؤال ليس «هل انهارت المقايضة الاستبدادية؟»، بل أي طبقةٍ من طبقات «العقد الريعي» المتعدد تصدَّعت أولًا، ولماذا لم تُفضِ هذه التصدُّعات الجزئية المتكررة، رغم تراكمها، إلى انهيارٍ شاملٍ للعقد حتى عند اقترانها بلحظة انكشافٍ مزدوجةٍ: اقتصاديةٍ (انهيار العملة)، وأمنيةٍ (اندلاع الحرب في فبراير 2026)؟ هذا التساؤل هو الذي يوجِّه البنية السردية والتحليلية لبقية أجزاء الدراسة، بدءًا من تتبُّع جذور نقاش الاستهداف في مطلع الألفية، وصولًا إلى لحظة الانفجار الأخيرة التي لم تُحظَ بعد بمعالجةٍ أكاديميةٍ محكَّمة.

ثانيًا: جذور الأزمة.. من الدعم الشامل إلى نقاش الاستهداف (2000-2010)

قبل أن تصبح «خطة الدعم المستهدف» لعام 2010 نقطة تحوّلٍ مركزيةٍ في تاريخ «العقد الريعي» الإيراني، كانت فكرة إصلاح منظومة الدعم قد قطعت شوطًا طويلًا من النقاش التقني والتردُّد السياسي، امتد لعقدين كاملين سبقا صدور القانون، ولا يمكن فهم لماذا اتخذت الدولة الإيرانية، في لحظةٍ بعينها من عام 2010، قرارًا بهذا الحجم من المخاطرة السياسية، دون العودة إلى جذور هذا النقاش في محاولتي الإصلاح الفاشلتين، محاولة رفسنجاني في مطلع التسعينيات، ومحاولة خاتمي المؤجَّلة في مطلع الألفية. فكلتا المحاولتين أرستا سلبًا أكثر منه إيجابًا الدروس التي استند إليها مهندسو الإصلاح لاحقًا في عهد أحمدي نجاد، وفي مقدمتها درسٌ أساسي، أنَّ أي مساسٍ بأسعار الطاقة المدعومة في إيران يحمل قابليةً فوريةً للتحول إلى اضطرابٍ أمني واسع، بصرف النظر عن سلامة الحجة الاقتصادية التي يستند إليها.

نشأت منظومة الدعم الشامل كامتدادٍ مباشر لمنطق التعبئة الثورية، فمع اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية (1980–1988)، لجأت الجمهورية الفتية إلى توسيع نظام الدعم السلعي

والطاقوي والخدمي، ليس فقط كأداةٍ لتخفيف كلفة المعيشة في ظل اقتصاد حرب، بل كأداةٍ تعبويةٍ لشرعنة التضحيات الجماعية التي فرضتها الحرب. وقد وثَّق كيفان هاريس هذا التحول مبيِّنًا كيف تشكَّلت خلال هذه الحقبة «الفاعلين المؤسسين»، الذين سيصبحون لاحقًا «شبكات المصالح»، العصيَّة على أي إصلاحٍ لاحقٍ وهي: «بنياد المستضعفين»، و«مجاهدي البناء»، و«لجنة إغاثة الإمام الخميني»، وكذلك نظام التموين والبطاقة التموينية، الذي وزَّع السلع الأساسية بأسعارٍ ثابتةٍ زهيدةٍ طوال سنوات الحرب [13]. وبحلول نهاية الحرب عام 1988، كانت الدولة الإيرانية قد ورثت منظومة دعمٍ شاملةٍ ضخمة، ممتدة عبر قطاعات الطاقة والغذاء، ودون أي آلية استهدافٍ تفرِّق بين محتاجٍ وميسور.

1. محاولة رفسنجاني الأولى: التعديل الهيكلي واحتجاجات (1992–1995)

مثَّلت حقبة الرئيس رفسنجاني (1989–1997)، أول محاولةٍ جادةٍ لمقاربةٍ إصلاحيةٍ لمنظومة الدعم، في إطار برنامج التعديل الهيكلي لإعادة الإعمار بعد الحرب والذي تأثر جزئيًا بوصفات «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي» السائدة آنذاك ضمن ما عُرف بـ «إجماع واشنطن». تضمَّن هذا البرنامج تحريرًا جزئيًّا لأسعار بعض السلع المدعومة، وتوحيدًا لسعر الصرف المتعدِّد (الذي طُبِّق بشكلٍ أساسي في مارس 1993). غير أنَّ هذه المحاولة اصطدمت مبكرًا بحدودها السياسية حين أفضى ارتفاع الأسعار وتفاقم التضخم (الذي تجاوز 50% في عام 1995) إلى موجةٍ من الاضطرابات الحضرية، أبرزها احتجاجات مدينة مشهد عام 1992 واحتجاجات «إسلام شهر» عام 1995، والتي اتخذت طابعًا احتجاجيًا معيشيًا مباشرًا ضد ارتفاع أسعار النقل والسكن، وأدَّت هذه الاضطرابات –إلى جانب رفض البرلمان إعادة تعيين وزير المالية في أغسطس 1993– إلى تراجع حكومة رفسنجاني عن معظم مسار تحرير الأسعار، وإلى تعليق برنامج التعديل الهيكلي بحلول 1995، حين اضطر إلى التخلي عن برنامج إصلاح السوق وفرض ضوابط على الأسعار والواردات [14]، في سابقةٍ ستتكرر لاحقًا. فمع كل محاولة إصلاحٍ تصطدم بعتبةٍ احتجاجيةٍ يتم تعليق المسار، دون أن يعني هذا التعليق التخلي الكامل عن فكرة الإصلاح، بل تأجيلها إلى زمنٍ سياسي ملائم.

2. سنوات خاتمي: تأجيل الإصلاح وسط انفتاحٍ سياسي مقيَّد (1997–2005)

لم تشهد حقبة الرئيس محمد خاتمي (1997–2005)، رغم انفتاحها السياسي والفكري النسبي، أي تقدُّمٍ يُذكر في ملف إصلاح الدعم، بل يمكن القول إنَّ هذه الحقبة شهدت تأجيلًا واعيًا لهذا الملف. فقد فضَّلت حكومة خاتمي، المنشغلة أصلًا بمعارك سياسية حادة مع التيار «المحافظ» حول حرية الصحافة والمجتمع المدني والانتخابات، عدم إضافة جبهةٍ اقتصاديةٍ– اجتماعية جديدة قد تُستغل من خصومها. وقد أشار جواد صالحي أصفهاني، أحد أبرز المتخصصين في اقتصاد الدعم الإيراني، إلى أنَّ خطط الإصلاح خلال هذه الفترة ظلت حبيسة الدراسات التقنية داخل «هيئة التخطيط والموازنة» دون أن تتحول إلى مشروع قانونٍ فعلي، وذلك رغم تصاعد

التحذيرات من الكلفة المالية المتنامية للدعم، ومع ارتفاع الاستهلاك المحلي للطاقة [15]. فقد قُدِّرت كلفة دعم الطاقة وحدها في إيران منتصف العقد الأول من الألفية بما يتراوح بين 12% و20% من الناتج المحلي الإجمالي وفق تقديرات «صندوق النقد الدولي» المتفاوتة حسب منهجية الاحتساب (فرق السعر المحلي عن السعر الدولي المرجعي)، وهي من أعلى النسب عالميًا [16]. ورغم هذه الأرقام المُنذِرة، ظل النقاش خلال سنوات خاتمي أقرب إلى الحوار الأكاديمي منه إلى الفعل التشريعي، في مؤشرٍ آخر يعزِّز فرضية هاريس بأنَّ التوقيت السياسي، لا سلامة الحجة الفنية، هو ما يحدِّد لحظة الإصلاح.

3. أحمدي نجاد: تناقض الشعبوية التوزيعية والاستدامة المالية (2005-2009)

جاء وصول الرئيس محمود أحمدي نجاد عام 2005 في لحظةٍ استثنائيةٍ من الوفرة الريعية، فقد شهدت أسعار النفط العالمية طفرةً غير مسبوقة، حيث تجاوز سعر برميل النفط 140 دولارًا في يوليو 2008، ما وفَّر لحكومة أحمدي نجاد موارد ضخمة استُثمرت في سياسةٍ توزيعيةٍ شعبويةٍ صريحة، حيث تأسيس «صندوق التنمية الوطني»، وتوسع في القروض الميسَّرة، بما في ذلك مشروع الإسكان «مهر»، وقد بدا للوهلة الأولى أنَّ هذه الوفرة تُبعد أي حاجةٍ ملحّةٍ لإصلاح الدعم، غير أنَّ المفارقة، هي أنَّ الوفرة النفطية هي من فاقم أزمة الدعم بدل أن تحلَّها، فمع ارتفاع الأسعار العالمية للطاقة، اتسعت الفجوة بين السعر المحلي المجمَّد للبنزين والسعر الدولي المرجعي، ما ضاعف الكلفة المالية للدعم على خزينة الدولة بمعزل عن الإنتاج المحلي أو الاستهلاك.

وقد تجلَّت أولى تداعيات هذا التناقض في أزمة حصص البنزين عام 2007، ففي 26 يونيو من ذلك العام، أعلنت الحكومة وبإخطارٍ مسبقٍ قصيرٍ للغاية (في الساعة التاسعة مساءً، على أن يُطبَّق عند منتصف الليل)، نظامًا لتقنين استهلاك البنزين (سهميه بندى بنزين) يحدِّد لكل سيارةٍ خاصةٍ حصةً شهرية بسعرٍ مدعوم (100 لتر)، مع فرض سعرٍ أعلى على أي استهلاكٍ يتجاوز هذه الحصة. أدى هذا القرار المفاجئ إلى اندلاع أعمال شغبٍ في عدة مدنٍ إيرانية، شملت إحراق ما بين 12 و19 محطة وقودٍ في طهران ومدن أخرى مثل تبريز، في أول مؤشرٍ مباشرٍ على الحساسية الأمنية البالغة لأي تعديلٍ على دعم الطاقة، حتى حين يكون هذا التعديل جزئيًا ومحدودًا نسبيًا [17]. هذه الحادثة التي غالبًا ما تُغفلها الأدبيات التي تبدأ تأريخها لإصلاح الدعم الإيراني من قانون 2010 مباشرةً، تستحق مكانةً أكبر في تفسير التحفظ الشديد الذي طبع صياغة القانون اللاحق، فقد استوعبت الحكومة من أزمة 2007 درسًا مفاده أنَّ نجاح أي إصلاحٍ لاحقٍ مرهونٍ بمرافقته بتعويضٍ نقدي مباشر يمتصُّ الصدمة الشرائية الفورية، بدل الاكتفاء بإجراءٍ إداريٍّ صرف كالتقنين بالحصص.

4. قانون الاستهداف بين التوافق التقني والانقسام السياسي

بـــدأت الحكومة في أعقاب أزمة 2007 وبالتعاون مع منظمة التخطيط والموازنة والبنك المركزي، صياغة مشروع قانونٍ متكاملٍ لإصلاح الدعم، قُدِّم لأول مرةٍ إلى مجلس الشورى الإسلامي عام 2008 تحت مسمى «لايحه هدفمندسازى يارانه‌ها» (مشروع قانون الاستهداف الدعمي). واجه المشروع منذ البداية انقسامًا حادًا داخل النخبة السياسية، لا بين «إصلاحيين» و«محافظين» بالمـــعنى الأيديولوجي المعتاد، بل بين تيار تكنوقراطي (ضـــم اقتصاديين داخل الحكومة والبنك المركزي، متأثرين جزئيًا بنماذج مقارنة من إندونيسيا والأردن في إصلاح دعم الطاقة، يدفع باتجاه رفع الأسعار تدريجيًا مع تعويضٍ نقدي مباشـــر، وتيارٍ سياسي داخل البرلمان قلق من التبعات التضخمية والاحتجاجية لأي رفعٍ مفاجئ للأسعار، خصوصًا مع اقتراب الانتخابات الرئاسية لعام 2009. وقد اســـتغرق النقاش داخل المجلس حول نســـبة الزيادة السعرية المسموح بها ومعدل التعويض النقدي قرابة عامين من المداولات والتعديلات المتبادلة بين الحكومة والبرلمان قبل التوصل إلى صيغةٍ توافقيةٍ[18].

لم يكن هذا النقاش مجرد خلافٍ فني حول كيفية الإصلاح، بل كان في جوهره تفاوضًا سياســـيًا مبطّنًا حول من يتحمل كلفـــة إعادة التفاوض على «العقد الريعـــي»؟ فالتيار البرلماني الأكثر تحفظًا كان يمثل ضمنيًا مصالح الفئات الحضرية الوســـطى والصناعات كثيفة الاســـتهلاك للطاقة المدعومة –النقل والصناعات التحويلية– التي ســـتتأثر مباشـــرةً برفع الأســـعار، بينما كان التيار التنفيذي يراهن على أنَّ التحويل النقدي المباشـــر لعموم الأسر سيحيِّد من المعارضة الشـــعبية، وعبر تحويل الإصلاح في الخطاب الرسمي على الأقل، من رفع أسعارٍ إلى توزيع عادلٍ لريع الطاقة على المواطن مباشـــرةً بدل توزيعه بشكلٍ مشـــوّهٍ عبر آلية الأسعار. وهذه الصياغة الخطابية، كما ســـيُظهر لاحقًا، لم تكن مجرد مناورةٍ دعائيةٍ، بل شكَّلت جوهر الابتكار المؤسسي الذي ميَّز قانون 2010 عن كل محاولات الإصلاح السابقة الفاشلة.

صادَق مجلس الشورى الإسلامي في ديســـمبر 2009 على «قانون هدفمندسازى يارانه‌ها»[19]، (قانون استهداف الدعم)، الذي دخل حيِّز التنفيذ الفعلي في 18 ديسمبر 2010، بعد أشهرٍ إضافيةٍ من التحضير الإداري واللوجستي المتعلق بفتح الحسابات المصرفية لعموم الأسر الإيرانية تمهيدًا للتحويل النقدي المباشر. وقد جاء هذا التوقيت، بعد أشهرٍ قليلةٍ من الاحتجاجات الواسعة التي أعقبت الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها في يونيو 2009، ليضيف بُعدًا سياسيًا إضافيًا يستحق التأمل، فقد رأى بعض المحللين، ومنهم صالحي أصفهاني، أنَّ مُضي حكومة أحمدي نجاد قُدمًا في تنفيذ إصلاحٍ اقتصادي محفوف بالمخاطر في هذا التوقيت بالذات، بُعيد أزمةٍ شـــرعيةٍ سياسيةٍ حـــادة، إنَّما يعكس رغبة النظـــام في إثبات قدرته على الحكم والمضي في مشـــاريعه الإصلاحية بصـــرف النظر عن الاحتقان الســـياسي المحيط به، في محاولةٍ لإعادة بناء الشـــرعية عبر الإنجاز الاقتصادي بدل الإنجاز الديمقراطي[20].

يُظهر هذا المسار الممتد من محاولة رفسنجاني المُجهَضة، إلى قانون 2010، أنَّ إصلاح الدعم في إيران لم يكن قرارًا تقنيًا مفاجئًا، بل نتاج تراكمٍ بطيء لدروسٍ متتاليةٍ استخلصتها النخبة الحاكمة من إخفاقاتها المتكررة. وقد صاغت كل هذه الدروس المتراكمة، التركيبة الفريدة التي تبنَّاها قانون 2010. رفعٌ جذري للأسعار (لا تدريجي كما حاول رفسنجاني، ولا تقنينٍ إداري كما حاول أحمدي نجاد في 2007) مقترنًا بتحويلٍ نقدي مباشر شبه شامل لعموم الأسر، كأداةٍ لتحييد المعارضة الشعبية وإعادة تعريف طبيعة «العقد» بين الدولة والمواطن، من عقدٍ ضمني قائمٍ على أسعارٍ مدعومةٍ غير مرئية، إلى عقدٍ صريحٍ ومرئي قائمٍ على تحويلٍ نقدي مباشرٍ إلى حساب كل مواطن. هذا التحول كان في آنٍ واحدٍ أهم إنجازٍ للدولة الإيرانية في إعادة هندسة عقدها الريعي، وأولى بذور الهشاشة التي ستتكشف تباعًا مع تآكل القيمة الحقيقية لهذا التحويل النقدي أمام التضخم الجامح.

ثالثًا: خطة الدعم المستهدف 2010.. بين النجاح المؤقت والانتكاس

ما يستحق التحليل في منظومة الدعم بعد 2010، ليس فقط آليات التصميم والتنفيذ، بل بالأخص المفارقة المركزية التي ستحكم مسار هذه الخطة لاحقًا، نجاحها الأولي المبهر نسبيًا في تحقيق أهدافها التوزيعية والمالية، مقابل انهيارها التدريجي والحتمي على المدى المتوسط بفعل عاملين متضافرين تعمَّدت الحكومة، أو اضطرت، إلى إغفالهما وقت التصميم، وهما: التضخم البنيوي المزمن للاقتصاد الإيراني، وغياب آليةٍ مواءمةٍ تربط قيمة التحويل النقدي بمعدل التضخم الفعلي.

1. آلية التصميم: الاستهداف الشامل بدل الاستهداف الفعلي

يكمن الابتكار المؤسسي الأبرز لقانون 2010 في مفارقة التسمية المضللة إلى حدٍّ كبيرٍ: فرغم أنَّ القانون حمل اسم «قانون استهداف الدعم»، إلَّا أنَّ التصميم الفعلي للتحويل النقدي لم يكن استهدافيًا إطلاقًا، أي موجهًا حصرًا للشرائح الفقيرة، بل كان في جوهره تحويلًا نقديًا شبه شامل، استفادت منه الغالبية الساحقة من الأسر الإيرانية بصرف النظر عن مستوى دخلها. وقد أشار جواد صالحي أصفهاني وزميلاه بريس ستوكي وجوشوا دويتشمان، في دراسةٍ لهم، إلى أنَّ هذا الخيار لم يكن سهوًا تقنيًا، بل قرارًا سياسيًا واعيًا. فقد حاولت الحكومة في البداية وضع آليةٍ لاستبعاد الأسر الأكثر ثراءً (نحو 20–30% من السكان)، عبر استمارات التصريح الذاتي بالدخل، غير أنَّ هذه المحاولة اصطدمت بمقاومةٍ اجتماعيةٍ وسياسيةٍ واسعة، إذ رفض ملايين المواطنين، التصريح بدخلٍ يستبعدهم من الاستفادة، ما اضطر الحكومة عمليًا للتراجع وتسجيل نحو 96% من السكان كمستفيدين من التحويل النقدي، أي ما يقارب الشمول الكامل[21].

هذا الإخفاق المبكر في «الاستهداف الفعلي»، يحمل دلالةً تحليليةً بالغة الأهمية تخدم أطروحة هاريس التي تبنَّتها هذه الدراسة، فحتى حين تحاول الدولة الإيرانية بإرادةٍ تكنوقراطيةٍ صريحةٍ،

الانتقال من منطق الدعم الشامل إلى منطق الاستهداف الانتقائي، فإنها تصطدم بمقاومةٍ مجتمعيةٍ كبيرة، فالحق المكتسب في الاستفادة من الريع النفطي، ترسَّخ عميقًا في الوعي الجمعي الإيراني إلى درجةٍ يصعب معها التمييز الطبقي الصريح دون كلفةٍ سياسيةٍ باهظة.

أظهرت الدراسات الاقتصادية التي تناولت المرحلة الأولى من تنفيذ الخطة (2010–2012) نتائج إيجابية لافتة على صعيدين متمايزين. فمن جهةٍ، حقَّق رفع أسعار الطاقة أثرًا حقيقيًا وسريعًا في ترشيد الاستهلاك، فقد أظهرت بيانات وزارة النفط الإيرانية تراجعًا في استهلاك البنزين المحلي بنسبةٍ تجاوزت 5% خلال الأشهر الأولى من التنفيذ، بعدما كان الاستهلاك ينمو سنويًا بمعدلاتٍ تفوق النمو السكاني بسبب تشوه الأسعار[22]. ومن جهةٍ أخرى، أظهرت الدراسات تحسُّنًا ملموسًا في مؤشرات التوزيع، فقد أشارت البيانات إلى انخفاض معامل جيني (Gini coefficient) للدخل في إيران خلال 2010–2011، مسجلًا واحدًا من أبرز التحسُّنات في التوزيع الاجتماعي خلال العقود الأخيرة، ويعود ذلك إلى أنَّ قيمة التحويل النقدي الثابتة (45,500 تومان شهريًا للفرد، ما يعادل حينها 40–45 دولارًا أمريكيًا) كانت تمثِّل نسبةً أكبر بكثير من الدخل الكلي للأسر الفقيرة مقارنةً بالأسر الميسورة، رغم تساوي المبلغ الاسمي للجميع[23]. بعبارةٍ أخرى، أنتج التصميم «غير المستهدف» – ظاهريًا – إعادة توزيعٍ جيدةٍ إلى حدٍّ ما، وهي نتيجة تستحق التوقف عندها لأنها تُعقِّد الحكم النمطي السائد بأنَّ الدعم الشامل هو بالضرورة أقل عدالةً توزيعيةً من الدعم المستهدف. فالمسألة متعلقةٌ بمدى استقرار قيمة التحويل الحقيقية عبر الزمن أكثر من تعلُّقها بمبدأ الشمول أو الاستهداف بحدِّ ذاته.

2. بذرة الانهيار: غياب آلية المواءمة مع التضخم

إنَّ النجاح التوزيعي الأولي المسجل في 2010–2011 كان بطبيعته نجاحًا هشًّا وغير مستدام بنيويًا، لأنَّ الحكومة الإيرانية لم تُدرِج في تصميم القانون أي آليةٍ تلقائيةٍ لمواءمة قيمة التحويل النقدي مع معدل التضخم السنوي، الذي يُعدُّ من أعلى المعدلات المزمنة عالميًا (متوسط تجاوز 20% سنويًا في العقد التالي لإطلاق الخطة وفق بيانات البنك المركزي الإيراني ومنظمات دولية). ونتيجةً لذلك، وبفعل تجميد المبلغ الاسمي للتحويل النقدي عند 45,500 تومان لسنواتٍ طويلةٍ دون تعديل يُذكر، تآكلت القيمة الشرائية الحقيقية لهذا التحويل بشكلٍ متسارع، فبينما كان المبلغ يعادل عند إطلاقه نحو 40–45 دولارًا شهريًا للفرد، تراجعت قيمته الفعلية، مع تفاقم التضخم وانهيار قيمة الريال المتتالي (خصوصًا بعد أزمة العملة الحادة في 2012 إثر تشديد العقوبات)، إلى ما لا يتجاوز بضع دولاراتٍ بحلول أواخر العقد. وقد حذَّر صالحي أصفهاني مبكرًا، في مقالاتٍ تحليليةٍ تلت صدور القانون مباشرةً، من أنَّ «الفشل في تصميم آلية مواءمة تلقائية»، سيحوِّل الإنجاز التوزيعي الأولي إلى عبءٍ سياسي متصاعد خلال سنواتٍ قليلة، إذ سيشعر المستفيدون بأنَّ الدولة قد نقضت جزءًا ضمنيًا من العقد الجديد الذي عرضته عليهم، وهذا بالضبط ما حدث: فقد تحوَّل التحويل النقدي، الذي صُمِّم أصلًا كتعويضٍ عادلٍ عن رفع

الأسعار، إلى مصدر سخريةٍ شعبيةٍ متصاعدةٍ بحلول منتصف العقد الثاني من الألفية، إذ بات المبلغ الشهري لا يكفي عمليًا لتغطية أقل الحاجيات اليومية.

شكل (1) تطور قيمة المنحة النقدية الإيرانية (2010– 2026)

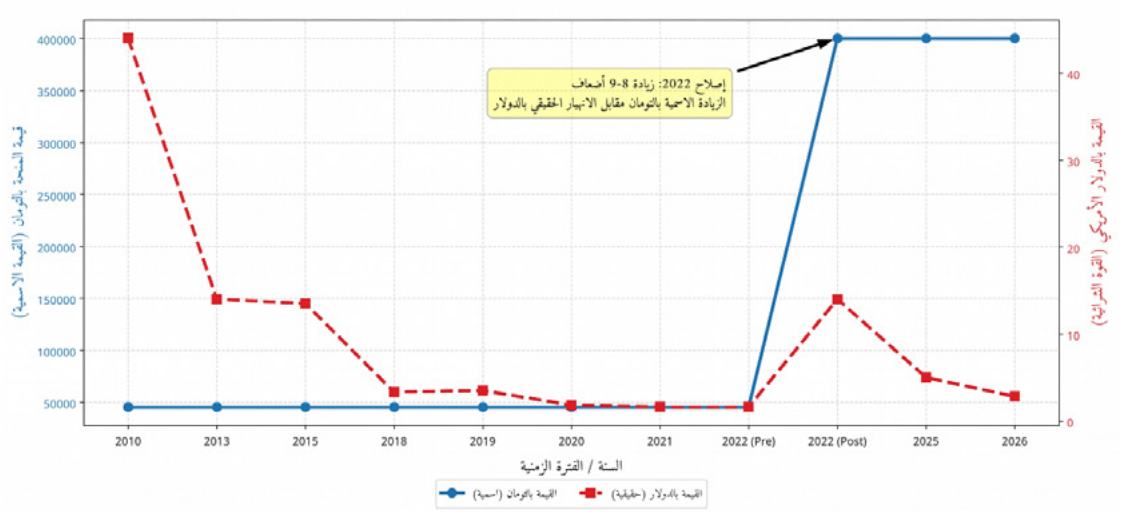

المصـــدر: الشكل من إعداد المؤلف بناءً على معطيات من مصادر مختلفة على رأســـها البنك المركزي الإيراني (https://www.cbi.ir/)، وزارة التعاون، بوابة حمايت (https://hemayat.mcls.gov.ir/)، مؤسسة استهداف الدعم (http://www.hadafmandi.ir/)

3. المرحلة الثانية المؤجلة: من أحمدي نجاد إلى روحاني

نصَّ قانون إصلاح الدعم في إيران على تقريب أســـعار الطاقة والسلع المدعومة من مستوياتها الدولية خلال فترة خمس سنوات، مع استهداف استكمال الجزء الأكبر من الإصلاح بحلول عام 2015. غير أنَّ المرحلة الثانية، التي كان يُفترض أن تتضمن زيادات إضافية في الأســـعار، أُرجئت في منتصـــف عام 2012 نتيجة تدهور الظروف الاقتصادية ومـــشكلاتٍ تنفيذيةٍ ومالية رافقت المرحلة الأولى. فقد أدى ارتفاع التضخم وتراجع ســـعر الصـــرف وتقلص الإيرادات المتوقعة من رفع الأسعار إلى إضعاف قدرة الحكومة على تمويل التحويلات النقدية والمحافظة على القيمة الحقيقية لها. استؤنف تنفيذ المرحلة الثانية تدريجيًا في مارس–أبريل 2014 خلال رئاسة حسن روحاني، في ظل اســـتمرار آثار العقوبـــات وتراجع العائدات النفطية، اتجهـــت الحكومة في هذه المرحلة إلى تقليل شمولية التحويلات عبر محاولة استبعاد الأسر الأعلى دخلًا، إلَّا أنَّ التنفيذ ظل محدودًا بسبب صعوبة تحديد المستحقين والضغط السياسي والاجتماعي، لكن سياسة روحاني كانت أقرب إلى التدرج وإعادة الاستهداف الجزئي منها إلى إلغاءٍ شاملٍ للتحويلات العامة [24].

أدى الجمع بين انخفاض القيمة الحقيقية للتحـــويلات وارتفاع كلفتها المالية إلى خلق مشكلةٍ مزدوجةٍ أمام الدولة الإيرانية. فمن ناحيةٍ، قلَّص التضخم القوة الشرائية للمبلغ النقدي الثابت، ومن ناحيةٍ أخرى ظل الإنفاق على البرنامج مرتفعًـــا، مقارنةً بالإيرادات الإضافية المتحقِّقة من

رفع أسعار الطاقة، حتى أنَّ إنفاق البرنامج خلال الأشهر الثمانية عشر الأولى تجاوز الإيرادات الإضافية الناتجة عن إزالة دعم الطاقة، بل بلغ ضِعف تلك الإيرادات. وتختلف تقديرات حجم الإنفاق بحسب السنة وطريقة الحساب. فقد بلغت التحويلات نحو 6,5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 وفق دراسةٍ اقتصاديةٍ عن البرنامج، بينما قدَّر البنك الدولي الإنفاق على برنامج الدعم النقدي بنحو 3,8% من الناتج في 2014، مع توقع انخفاضه إلى نحو 3,5% في 2015 [25]. ومنه أصبح البرنامج عبئًا ماليًّا كبيرًا وغير متوازن. وعليه في نوفمبر 2019، اتخذت الحكومة خطوةً أكثر حدةً عبر رفع أسعار البنزين وتطبيق نظام تقنين، وهو ما أدى إلى اندلاع احتجاجاتٍ واسعة. وربما هي أكبر موجات الاحتجاج المرتبطة بإصلاحات الأسعار منذ قيام الجمهورية.

4. «العقد الريعي» المُعاد صياغته لا المُلغى

إنَّ خطة 2010 لم تُنهِ «العقد الريعي» الإيراني كما افترضت بعض القراءات المتفائلة وقت إطلاقها، بل أعادت صياغته في شكلٍ جديدٍ أكثر قابليةً للمساءلة السياسية على المدى المتوسط. فبدل عقدٍ ضمني غير مرئي، أصبح العقد صريحًا ومرئيًا وقابلًا للقياس شهريًا عبر مبلغٍ محدَّدٍ يُودَع في حساب كل مواطن. وهذا التحول من الضمني إلى الصريح، وإن بدا في حينه إنجازًا تقنيًا لافتًا يُحتذى به، إلَّا أنَّه حمل في طياته أثرًا سياسيًا لم يُقدَّر جيدًا وقت التصميم، فحين يصبح «العقد الريعي» مرئيًا ومقاسًا برقمٍ محدد، يصبح أي تآكلٍ في هذا الرقم مرئيًا وقابلًا للمقارنة الفورية من قِبل المواطن، بخلاف تآكل الدعم الضمني الذي يمرُّ عادةً دون أن يشعر به المواطن بشكلٍ مباشر. وعليه، فإنَّ خطة 2010، في محاولتها حل معضلة الشفافية والكفاءة الاقتصادية، خلقت عن غير قصدٍ أداة قياسٍ دقيقةٍ لتصدُّع «العقد الريعي» ذاته عبر الزمن، إذ باتت الفجوة المتزايدة بين قيمة التحويل الاسمية وقيمته الحقيقية مؤشرًا يوميًا محسوسًا على تراجع قدرة الدولة على الوفاء بوعدها التأسيسي، وهو ما مهَّد الأرضية النفسية والسياسية لانفجار 2019.

رابعًا: احتجاجات الوقود 2019 وتصعيد العقوبات.. بدايات التصدُّع

ننتقل من تحليل السياسات الداخلية بمعزلٍ عن سياقها الدولي، إلى تحليل التقاطع المباشر بين متغيَّرين كانا حتى تلك اللحظة يُدرسان غالبًا بمعزل أحدهما عن الآخر: سياسة العقوبات الأمريكية القصوى من جهة، وسياسة الإصلاح الداخلي للدعم من جهةٍ أخرى. وهنا بالضبط يجد الإطار النظري الذي قدَّمه هاريس في دراسته «Of Eggs and Stones» (2020) تطبيقه الأوضح، فاحتجاجات 2019 لم تكن نتاج سياسةٍ إصلاحيةٍ داخليةٍ معزولة، بل نتاج تقاطعٍ مركَّبٍ بين ضغط العقوبات الخارجي وقرار سياسي داخلي متسرِّع نسبيًا في توقيته وتنفيذه.

1. الانسحاب الأمريكي وحملة الضغط الأقصى

انسحبت الولايات المتحدة في 08 مايو 2018 من «خطة العمل الشاملة المشتركة» وأعادت فرض العقوبات على إيران، ثم صعَّدت الضغط الاقتصادي عبر استهداف صادرات النفط

والقطاع المالي والجهات المرتبطة بالتجارة والطاقة. وأعلنت في أبريل 2019 أنها لن تمنح مزيدًا من الإعفاءات لمستوردي النفط الإيراني، مؤكدةً أنَّ هدفها هو تقليص الإيرادات النفطية الإيرانية إلى أدنى مستوى ممكن. ووفق تقديرٍ أمريكي رسمي، أُزيل أكثر من 1,5 مليون برميل يوميًا من صادرات النفط الإيرانية منذ مايو 2018، لكن هذا الرقم يبقى تقديرًا صادرًا عن الحكومة الأمريكية لا يعتبر قياسًا مستقلًا نهائيًا [26].

أدَّت العقوبات إلى تضييق الموارد المالية المتاحة للدولة، لكنها لم تؤدِّ إلى انهيارٍ فوري في قدرتها على العمل أو إلى انتقالٍ آلي ومباشر من تراجع الريع إلى تغييرٍ سياسي. ودخلت البلاد مرحلةً من التكيُّف المالي والمؤسسي حاولت خلالها إعادة ترتيب أولويات الإنفاق والبحث عن مصادر بديلة للإيرادات قبل اتخاذ قراراتٍ تمسُّ أسعار الوقود والتحويلات بصورةٍ مباشرة. أما الحديث عن السحب من «صندوق التنمية الوطني» أو الاحتياطيات الأجنبية ومدخرات قطاعات الغاز والبتروكيماويات فيحتاج إلى مصادر مالية إيرانية أو تقارير اقتصادية متخصِّصة مستقلة، ولذلك لا ينبغي إثباته بصيغةٍ قطعية.

تزامنت حملة الضغط الأقصى مع تدهور سعر صرف الريال وارتفاع التضخم وتراجع القدرة الشرائية، الأمر الذي انعكس على تكاليف السلع المستوردة والاحتياجات اليومية. وكان «صندوق النقد الدولي» قد أشار قبل الانسحاب الأمريكي إلى تقلب سوق الصرف ووجود فجوةٍ بين السعر الرسمي وسعر السوق، كما حذَّر من أنَّ انخفاض قيمة العملة يمكن أن يزيد الضغوط التضخمية. وبناءً على ذلك، يمكن وصف الأزمة المعيشية في نهاية العقد بأنَّها نتيجة تراكم عاملين: تآكل قيمة التحويلات النقدية بفعل التضخم، وصدمةٌ اقتصاديةٌ جديدة مرتبطة بالعقوبات وتدهور العملة. أما النِسب الدقيقة لانخفاض قيمة الريال، مثل 70–75%، فتحتاج إلى تحديدٍ واضحٍ للسوق والتاريخ وسلسلة البيانات المستخدمة، لكن المؤكد أنَّ انخفاضه كان محسوسًا لدى المواطن [27].

2. قرار نوفمبر 2019: التوقيت والآلية

أعلنت الحكومة الإيرانية في فجر 15 نوفمبر 2019، وبصورةٍ مفاجئةٍ تطبيق نظامٍ جديدٍ لتقنين البنزين ورفع أسعاره؛ فارتفع السعر المدعوم إلى 15 ألف ريال للتر، بزيادة 50% تقريبًا، بينما فُرض سعرٌ أعلى على الكميات التي تتجاوز الحصة الشهرية، وبلغ 30 ألف ريال للتر. وحدَّدت الخطة حصة المركبات الخاصة بستين لترًا شهريًا، مع إعلان الحكومة أنَّ الإيرادات الناتجة عن الإجراء ستُوجَّه إلى تحويلاتٍ نقديةٍ لنحو 18 مليون أسرة، أي قرابة 60 مليون شخص وفق التصريحات الحكومية آنذاك [28]. كان عنصر المفاجأة جزءًا أساسيًا من طريقة تنفيذ القرار، إذ أُعلن عنه في منتصف الليل تقريبًا ودخل حيِّز التنفيذ فورًا، وهو ما حدَّ من قدرة المواطنين على الاستعداد له، ورفع احتمال تحوله سريعًا إلى أزمة ثقةٍ سياسية. ويمكن تفسير هذا الخيار بأنَّه

محاولةٌ لتجنُّب سلوكياتٍ اســـتباقيةٍ، مثل تخزين الوقود أو التزاحم على محطات التعبئة، لكن هذا التفسير لا ينبغي عرضه كحقيقةٍ مؤكدة.

اندلعت الاحتجاجات في نفس اليوم عقب رفع أســـعار الوقود، ثم امتدت إلى أكثر من مئة مدينةٍ وفق «منظمة العفو الدولية». وتركزت مطالب المتظاهرين في البداية حول الأوضاع الاقتصادية وارتفاع تكاليف المعيشـــة، قبل أن تتخذ في بعض المناطق طابعًا سياســـيًا أوســـع. لذلك يمكن القول إنَّ الاحتجاجات جمعت بين مطلبٍ اقتصادي مباشـــر يتمثَّل في رفض رفع سعر البنزين، واســـتياءٍ سياسي أوسع مرتبط بتدهور المعيشة وفقدان الثقة في إدارة الدولة للأزمة. أما وصفها بأنَّها احتجاجاتٌ «عمالية» أو «طبقية» على نحوٍ قاطع، فيحتاج إلى دراســـةٍ اجتماعيةٍ ميدانية أو تحليلٍ جغرافي وديموغرافي أكثر تخصصًا. رافق الاحتجاجات استخدامٌ واسعٌ للقوة وفرض قيودٍ شديدةٍ على الاتصالات. وذكرت «منظمة العفو الدولية» أنَّ الاتصال بالإنترنت انخفض إلى نحو 4% عن مستواه المعتاد، وأنَّ الاحتجاجات شهدت استخدام الذخيرة الحية وسقوط أعداد كبيرة مـــن القتلى. وفي 19 نوفمبر وثَّقت المنظمة 106 قتيل على الأقل في 21 مدينة، ثم أشـــارت تقارير لاحقة نقلت عنها إلى ارتفاع العدد إلى 304 قتيل، وبسبب غياب إحصاءٍ حكومي شامل وصعوبة التوثيق أثناء انقطـــاع الإنترنت، ينبغي عرض حصيلة الضحايا بوصفها تقديراتٌ متنازعٌ عليها، لا رقمًا نهائيًا محسومًا [29].

تكشـــف احتجاجات 2019 عـــن حدود قدرة التحـــويلات النقدية على الحفـــاظ على القبول الاجتماعي لرفع الأســـعار. فقد حاولت الحكومة تكرار منطق الإصلاح الســـابق: زيادة أسعار الوقـــود مع تقديم تعويضاتٍ نقديةٍ للفئات المحتاجـــة. غير أنَّ هذا الوعد جاء في بيئةٍ اقتصاديةٍ مختلفة اتســـمت بتدهور العملة وارتفـــاع التضخم وتراجع الثقة في قـــدرة الدولة على حماية القوة الشرائية للتحويلات. ومن ثَمَّ يمكن تفسير الاحتجاجات باعتبارها رفضًا للقرار السعري نفســـه، وكذلك لعدم الثقة في أنَّ التعويضات المعلنة ســـتعوض فعليًا آثـــار التضخم وارتفاع تكاليف النقل والمعيشة. ولا يثبت الدليل المتاح وحده أنَّ احتجاجات 2019 كانت نتيجةً مباشرةً لـ«ذاكرةٍ مؤسســـية» تشكَّلت لدى المواطنين، أو أنَّ العقوبات أجبرت الحكومة حتمًا على اتخاذ قرارٍ متســـرع. فقد تفاعلت الضغوط الخارجية مع ضعف الثقة الداخلية وسوء توقيت القرار، فازدادت الكلفة السياسية لإعادة التفاوض على الدعم وأسعار الوقود.

أظهرت أزمة 2019 أنَّ الحكومة الإيرانية أصبحت مستعدةً لتحمل كلفةٍ سياسيةٍ وأمنيةٍ مرتفعة عند تنفيذ قراراتٍ اقتصاديةٍ تعتبرها ضرورية، لكنها كشفت في الوقت نفسه حدود هذا النهج، فالقمع لا يعالج مشكلة تآكل القوة الشـــرائية ولا يعيد الثقة في وعود التعويض. ويمكن القول إنَّ الاحتجاجات أعادت ترتيب حســـابات الإصلاح، إذ أصبح رفع أسعار الطاقة أكثر حساسيةً سياســـيًا، وأصبح نجاح أي إصلاحٍ لاحقٍ مرتبطًا ليس بمضمونه المـــالي فقط، بل أيضًا بدرجة التحضير والتواصل والشفافية والقدرة الفعلية على تعويض المتضررين. أدَّت الاحتجاجات إلى

«تجميدٍ شبه كامل» للإصلاح لمدةٍ معينة، واعتبر البعض أنَّ الاحتجاجات غيرت بصورةٍ نهائيةٍ فلسفة الدولة في العلاقة بين الشرعية الاقتصادية والقمع، حتى جاءت احتجاجاتٌ أخرى، بعد سنواتٍ قليلةٍ لتثبت العكس.

خامسًا: سنوات رئيسي والتراجع «المحافظ» (2021-2024)

تُمثِّل سنوات إبراهيم رئيسي مرحلةً اتسمت بمحاولة إدارة أزمة الدعم لا بحسمها، فقد تجنَّبت الحكومة وفق مسار السياسات الموثَّق فتح مواجهةٍ جديدةٍ واسعةٍ حول أسعار البنزين، في حين نقلت جزءًا من الإصلاح إلى مجالٍ أقل وضوحًا للمستهلك المباشر، هو نظام سعر الصرف التفضيلي (PFER) المخصص لاستيراد السلع الأساسية [30]. ويكشف هذا الاختيار أنَّ حساسية إصلاحات الطاقة بعد احتجاجات 2019 دفعت صانع القرار إلى البحث عن أدواتٍ ماليةٍ بديلة، لكنها لم تلغِ الكلفة الاجتماعية للإصلاح، إذ ظهرت آثارها سريعًا في أسعار الغذاء والتحويلات النقدية.

1. وصول رئيسي والمعضلة السياسية والاقتصادية

جاءت حكومة رئيسي في ظل قيودٍ اقتصاديةٍ متراكمةٍ بسبب العقوبات، وضعف الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا والاستثمار الخارجي، وارتفاع الضغوط التضخمية على الأسر. ومع ذلك، لا تصف البيانات الدولية الاقتصاد الإيراني بوصفه اقتصادًا منهارًا بالكامل، فقد سجَّل الناتج المحلي الحقيقي نموًا قدره 3,8% في السنة المالية 2022 / 2023، مدفوعًا بتوسع الخدمات والتصنيع والقطاع النفطي، مع استمرار قيودٍ هيكليةٍ تحدُّ من استدامة النمو. لذلك، فالوصف الأدق للمرحلة هو تعافٍ محدودٍ داخل أزمةٍ بنيويةٍ مستمرة [31].

فاز إبراهيم رئيسي في الانتخابات الرئاسية في يونيو 2021، في سياقٍ انتخابي اتسم بتضييق نطاق المنافسة نتيجة استبعاد عددٍ من المرشحين البارزين من قِبل «مجلس صيانة الدستور». وتُظهر الدراسات والتحليلات المتخصصة أنَّ هذا السياق الانتخابي كان جزءًا من إعادة ترتيب المجال السياسي أكثر منه انتقالًا تنافسيًا عاديًا للسلطة. وكانت نسبة المشاركة البالغة 48,8% من بين الأدنى في تاريخ إيران [32]. وقد ورثت الحكومة الجديدة اقتصادًا مثقلًا بالعقوبات وتدهور القوة الشرائية وقيود الموازنة. وتشير تحليلات «صندوق النقد الدولي» إلى أنَّ معالجة التضخم في إيران لست ممكنةً بمجرد ضبط الإدارة الحكومية، بل كانت تتطلب إصلاحاتٍ نقديةٍ وماليةٍ ومصرفيةٍ أوسع، فضلًا عن تخفيف القيود المفروضة على التجارة والتمويل الخارجي.

في ظل هذه البيئة نشأ نظام سعر الصرف التفضيلي لتوفير العملة الأجنبية لاستيراد القمح وبعض الأغذية الأساسية والأدوية ومدخلات الإنتاج، وقد استهدف النظام خفض الأسعار «من المنبع» عبر دعم المستوردين، بدل تقديم الدعم مباشرةً إلى المستهلك. غير أنَّ الفجوة بين السعر التفضيلي وسعر السوق أوجدت فرصًا لسوء التخصيص والتهرب والفساد، كما لم

تضمن وصول قيمة الدعم كاملة إلى الأسر المستهدفة. وتدعم الأدبيات الحديثة حول تجربة إيران استنتاجًا أكثر تحفظًا: فالمشكلة الأساسية لم تكن وجود دعمٍ للغذاء في حد ذاته، بل ضعف تصميم آلية الدعم والرقابة عليها في بيئةٍ متعددة أسعار الصرف.

لكن في مايو 2022 ألغت حكومة رئيسي سعر الصرف التفضيلي لعددٍ مهمٍ من السلع الأساسية، وعادت إلى تحويل ما وفَّرته من دعم المستوردين إلى تحويلاتٍ نقديةٍ مباشرةٍ ضمن «خطة التوزيع العادل للدعم»، مع استمرار ترتيباتٍ خاصةٍ لدعم الخبز. وقد مثَّل القرار انتقالًا من دعم السلعة أو المستورد إلى دعم الأسر مباشرة. غير أنَّ نجاح هذا الانتقال تأثَّر بارتفاع التضخم، وضعف آليات الاستهداف، ومشكلات قاعدة بيانات الرفاه، وغياب آليةٍ كافيةٍ لربط قيمة التحويلات بمعدل التضخم؛ وهي عوامل أدَّت إلى تآكل القوة الشرائية للتحويلات بسرعة [33]، أي نفس المعضلة التي كانت تواجه قانون الاستهداف في 2010.

2. احتجاجات الغذاء والخبز في مايو 2022

أدى إلغاء سعر الصرف التفضيلي للقمح وبعض السلع الأساسية إلى ارتفاعٍ سريعٍ في أسعار منتجات الدقيق، بما في ذلك الخبز والمعجنات وبعض المواد الغذائية. وبدأت احتجاجاتٌ في خوزستان في أوائل مايو 2022، ثم ظهرت تحركاتٌ في مناطق أخرى. وتشير المصادر المتاحة إلى أنَّ ارتفاع الأسعار تزامن مع تضخمٍ مرتفعٍ، وتراجعٍ في القوة الشرائية، وضغوطٍ غذائية مرتبطة بالعقوبات والجفاف واضطراب أسواق الحبوب العالمية [34].

تكشف هذه الاحتجاجات أنَّ سلامة المبرِّر الفني للإصلاح لا تكفي لضمان قبوله اجتماعيًا. فقد اتسعت الفجوة بين إلغاء الدعم وتفعيل آليات التعويض، كما أدَّى ضعف التواصل الحكومي وعدم وضوح آلية القسائم أو التحويلات إلى تعميق الشكوك العامة، مع ارتفاعٍ حادٍّ وسريعٍ في أسعار منتجاتٍ غذائية أساسية. ومن منظور الاقتصاد السياسي، تؤكد احتجاجات 2022 أنَّ إصلاح الدعم في إيران يواجه مشكلةً مزدوجةً، مشكلةً ماليةً تتمثَّل في ارتفاع كلفة الدعم، ومشكلة ثقةٍ تتمثَّل في شك المواطنين في قدرة الدولة على تعويضهم فعليًا بعد تحرير الأسعار [35]. ولذلك فإنَّ الانتقال من دعم السلعة إلى التحويل النقدي لا ينجح بمجرد تغيير أداة التمويل، بل يتطلب توقيتًا متدرجًا، وحمايةً مسبقةً للفئات الأضعف، وآليةً مواءمةٍ تمنع تآكل قيمة التحويلات بسبب التضخم.

3. احتجاجات مهسا أميني في 2022

في 16 سبتمبر 2022 توفيت جينا مهسا أميني، وهي شابةٌ كرديةٌ إيرانية تبلغ 22 عامًا، بعد احتجازها من قِبل «شرطة الأخلاق» بسبب ما قيل إنَّه عدم الالتزام بقواعد الحجاب. وأعقب وفاتها اندلاع احتجاجاتٍ واسعةٍ تحت شعار «المرأة، الحياة، الحرية»، اتخذت نقطة انطلاقٍ حقوقيةٍ واجتماعيةٍ تتعلق بالمرأة والحرية الشخصية، ثم اتسعت لتشمل مطالب سياسية أعمق. وقد وثَّق خبراء الأمم المتحدة تقارير عن استخدام القوة المفرطة والاعتقالات التعسفية،

والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتعذيب والاختفاء القسري، ودعوا إلى تحقيقٍ دولي مستقل. وفي نوفمبر 2022 أنشأ «مجلس حقوق الإنسان» التابع للأمم المتحدة بعثةً دوليةً مستقلةً لتقصي الحقائق بشأن الانتهاكات المرتبطة بالاحتجاجات. ويمنح إنشاء هذه البعثة أساسًا مؤسسيًا قويًا للقول إنَّ احتجاجات 2022 لم تكن مجرد اضطراباتٍ داخليةٍ عابرة، بل أزمة حقوقية دولية موثقة [36].

وتختلف احتجاجات 2022 عن احتجاجات البنزين في 2019 من حيث نقطة الانطلاق الأساسية: فقد بدأت احتجاجات 2019 حول قرارٍ اقتصادي محدَّد، بينما بدأت احتجاجات 2022 حول قضيةٍ حقوقيةٍ وجندرية. لكن الفصل بين المسارين ليس مطلقًا، إذ تتداخل مطالب الحرية والكرامة مع مظالم اقتصادية وإثنية ومناطقية، ولا سيما في المحافظات الطرفية. لذلك، يُنظر إلى احتجاجات 2022 بوصفها حركةً حقوقيةً– سياسية ذات امتداداتٍ اجتماعيةٍ واقتصادية، لا بوصفها احتجاجًا معيشيًا صرفًا أو احتجاجًا هوياتيًا منفصلًا تمامًا عن الاقتصاد.

4. العقوبات والتوجه شرقًا والتكيف الاقتصادي

لم تؤدِّ العقوبات إلى توقف الاقتصاد الإيراني بصورةٍ كاملة، لكنها رفعت كلفة التجارة والتمويل والوصول إلى التكنولوجيا والاستثمار. وتظهر تقارير «البنك الدولي» أنَّ الاقتصاد واصل النمو في 2022 / 2023، وأنَّ القطاع النفطي توسَّع رغم العقوبات، إلَّا أنَّ هذا التوسع لم يلغِ القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي والأسواق الخارجية. ومن ثَمَّ فإنَّ الأدق وصف سياسة «التوجه شرقًا» بأنَّها إستراتيجية تكيفٍ مع القيود الخارجية، لا بوصفها إصلاحًا اقتصاديًا شاملًا أو بديلًا مكتملًا عن الانفتاح الدولي [37].

وتشير بيانات شحنٍ وتحليلاتٍ صحفية متخصصة إلى ارتفاع صادرات النفط الإيرانية في 2023، مع بقاء تقديرات الحجم الفعلي موضع اختلافٍ بسبب الطابع غير الشفاف لبعض الشحنات والعقوبات المفروضة على القطاع. فقد أفادت «رويترز»، نقلًا عن بيانات «Kpler» ومصادر في القطاع، بأنَّ صادرات الخام تجاوزت 1,5 مليون برميل يوميًا في مايو 2023 [38]، مع الإشارة إلى أنَّ هذه التدفقات تقع في «سوقٍ مظلمة» لا تتمتَّع بالشفافية الكاملة؛ لذلك يُستخدم الرقم هنا بوصفه تقديرًا تجاريًا منسوبًا إلى مصدر بيانات، لا إحصاءً رسميًا نهائيًا.

ولكن لا يكفي ارتفاع صادرات النفط لإثبات أنَّ الريع انتقل بصورةٍ حاسمةٍ إلى الحرس الثوري أو الشركات شبه الحكومية، أو أنَّ الاقتصاد الإيراني انقسم نهائيًا إلى اقتصادٍ ظل مزدهرًا واقتصادٍ رسمي مُنهك. هذه فرضياتٌ تحليليةٌ قابلةٌ للبحث، لكنها تحتاج إلى بياناتٍ عن الملكية والتمويل والخصومات ومسارات المدفوعات. أما المؤكد فهو أنَّ العقوبات شجَّعت قنواتٍ تجاريةٍ ومالية أقل شفافيةً، وأبقت الاقتصاد الرسمي أمام قيودٍ كبيرةٍ في المصارف والاستثمار والتكنولوجيا.

حتى نهاية عهد رئيسي، استمر التعايش بين نموٍّ اقتصادي محدود وضغوطٍ معيشيةٍ ومؤسسية عميقة. وتظهر تقارير «البنك الدولي» استمرار النمو النفطي والخدمي، لكنها تشير في الوقت نفسه إلى هشاشة النمو، وتراجع الاستثمار، وقيود العقوبات، وضعف تحسُّن سوق العمل.

توفي إبراهيم رئيسي في حادث تحطم مروحيةٍ في 19 مايو 2024، وترك إرثًا اقتصاديًا وسياسيًا انتقل إلى الحكومة اللاحقة متمثلًا في: إصلاح دعمٍ جزئي لم يحل مشكلة التضخم، وتحويلاتٍ معرَّضةٍ لتآكل القيمة، ونموٍ يعتمد جزئيًا على النفط، وقيودٍ مستمرة على الاستثمار الخارجي، وثقةٍ عامة ضعيفة في وعود التعويض.

يمكن تلخيص سياسة رئيسي في ثلاثة مسارات: تجنُّب فتح جبهةٍ جديدةٍ واسعةٍ حول أسعار الوقود، وإعادة توجيه الدعم من المستورد والسلعة إلى الأسر عبر إلغاء سعر الصرف التفضيلي، والاعتماد على قنواتٍ تجاريةٍ ونفطيةٍ غير غربية للتكيف مع العقوبات. وقد ساعدت هذه السياسة الدولة في الحفاظ على قدرٍ من الاستمرارية الاقتصادية، لكنها لم تعالج جذور الأزمة، لأنَّ التضخم وتدهور العملة وضعف الاستثمار ظلَّت تحدُّ من أثر التحويلات وتضغط على الأسر.

وعليه، فإنَّ «التراجع المحافظ» في عهد رئيسي لا ينبغي فهمه بوصفه غيابًا للإستراتيجية، بل بوصفه إستراتيجية إصلاحٍ انتقائي وإدارةً للمخاطر السياسية. غير أنَّ تجربة 2022 أظهرت أنَّ نقل الدعم من السلعة إلى الفرد لا يكفي، ما لم ترافقه مؤسسات استهدافٍ موثوقة، وشفافية في التمويل، ومواءمة للتحويلات، وحماية فعالة للأمن الغذائي. كما أنَّ استمرار بعض الصادرات النفطية رغم العقوبات يدلُّ على قدرة تكيفٍ، لكنه لا يساوي إصلاحًا بنيويًا ولا يثبت وحده نشوء اقتصاد ظلٍّ موحَّدٍ تسيطر عليه مؤسساتٍ محددة.

سادسًا: محاولة بزشكيان «الإصلاحية» وانهيار 2025-2026.. تفكُّك «العقد الريعي»

يتناول هذا المحور مرحلةً حديثةً تمتد من انتخاب مسعود بزشكيان في يوليو 2024 إلى احتجاجات أواخر عام 2025 ومطلع عام 2026.

1. وصول بزشكيان و«الإصلاحية» المحدودة

انتُخب مسعود بزشكيان رئيسًا لإيران في جولة الإعادة التي جرت في 05 يوليو 2024، بعد وفاة إبراهيم رئيسي، متغلبًا على المرشح «المحافظ» سعيد جليلي، وقدَّم بزشكيان نفسه بوصفه مرشحًا «معتدلًا» نسبيًا، ودعا إلى قدرٍ أكبر من الانفتاح والحوار وتحسين الإدارة الاقتصادية، مع الإقرار بأنَّ قدرته على تغيير السياسات الكبرى تظل مقيدةً ببنية النظام السياسي وبالمؤسسات غير المنتخبة. ومن ثَمَّ، فإنَّ وصف حكومته بأنَّها «إصلاحية» ينبغي أن يُفهم بمعنى محدود، أي باعتبارها تسعى إلى إصلاحاتٍ إداريةٍ وتفاوضيةٍ داخل النظام، لا إلى تحولٍ مؤسسي شامل[39].

ورثت حكومة بزشكيان اقتصادًا يواجه تضخمًا مرتفعًا وضغوطًا على سعر الصرف، وضعفًا في الاستثمار، وتظهر تقارير «البنك الدولي» أنَّ الاقتصاد الإيراني حقق نموًا محدودًا، ولا سيما بفضل القطاع النفطي وبعض قطاعات الخدمات والتصنيع، غير أنَّ هذا النمو لم يبدِّد الاختلالات البنيوية المرتبطة بالتضخم والاستثمار وسوق العمل، كما لم يرفع القيود المفروضة على الوصول إلى التكنولوجيا والأسواق الدولية. لذلك لم تكن المشكلة التي واجهتها الحكومة مجرد نقصٍ في السيولة، بل تمثَّلت في التناقض بين الحاجة إلى إصلاح منظومة الدعم وضعف القدرة المؤسسية والمالية على حماية القوة الشرائية للأسر[40].

أبدت حكومة بزشكيان اهتمامًا بإصلاح اختلالات قطاع الطاقة، ولا سيما ارتفاع كلفة الدعم، وزيادة استهلاك الوقود، ونقص الغاز والكهرباء، وتهريب المشتقات النفطية. وقد ناقشت مؤسساتٌ بحثيةٌ متخصصة احتمال إعادة تنظيم دعم الوقود، غير أنَّ إصلاح الطاقة ظل موضوعًا سياسيًا حسَّاسًا بسبب آثاره المباشرة في تكاليف النقل والغذاء والإنتاج، وبسبب الذاكرة الاجتماعية المرتبطة باحتجاجات عام 2019.

وتتمثَّل المعضلة الأساسية في أنَّ انخفاض أسعار الطاقة يحمي المستهلكين جزئيًا، لكنه يشجع على ارتفاع الاستهلاك والتهريب، ويضغط في الوقت نفسه على المالية العامة والاستثمار في البنية التحتية. وفي المقابل، قد يؤدي رفع الأسعار في اقتصادٍ يعاني من تضخمٍ مرتفعٍ وتراجعٍ في قيمة العملة إلى انتقالٍ سريعٍ للصدمة إلى تكاليف النقل والسلع والخدمات. لذلك يتطلب أي إصلاحٍ مستدام اعتمادَ التدرج، وربط التحويلات بمؤشرات الأسعار، وتحسين قواعد بيانات الاستحقاق، وتوفير معلوماتٍ واضحةٍ للمواطنين قبل تطبيق الزيادات[41].

خلال عام 2025، تزايدت الضغوط على العملة والاقتصاد الإيراني في سياقٍ اتسم باستمرار العقوبات، والقيود على الإيرادات النفطية، وأزمة الطاقة، وارتفاع تكاليف المعيشة. كما تشير التقارير المتقاطعة إلى تراجعٍ حادٍّ في قيمة الريال خلال عام 2025، تزامن مع تضخمٍ مرتفعٍ وتدهورٍ في القوة الشرائية[42]. تضاعفت هذه المشكلات مع اندلاع حرب الـ12 يومًا الأولى بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وإيران (13–24 يونيو 2025). ويمكن تفسير تسارع تدهور العملة، جزئيًا، بتفاعل العوامل الاقتصادية المادية مع التوقعات السائدة لدى المتعاملين. فعندما يتوقَّع الأفراد والشركات استمرار انخفاض قيمة العملة، قد يزداد الطلب على الدولار والذهب والعقارات، بما يضغط على الريال ويعزِّز التضخم.

2. احتجاجات ديسمبر 2025 ويناير 2026 وأزمة الثقة

بدأت احتجاجاتٌ جديدةٌ في إيران في 28 ديسمبر 2025، وكانت بدايتها مرتبطةً بتدهور الأوضاع الاقتصادية وانخفاض قيمة العملة وارتفاع تكاليف المعيشة، ووفق مكتبة مجلس العموم البريطاني، انطلقت التحركات الأولى من تجار وأصحاب متاجر في طهران، ثم امتدَّت إلى مدنٍ ومناطق أخرى، وانضم إليها طلاب وشرائح اجتماعية مختلفة، ولم تبقَ المطالب اقتصاديةً

فقط، إذ ظهرت أيضًا شـــعاراتٌ سياســـيةٌ تطالب بتغييرٍ أوسع في نظام الحكم، الأمر الذي منح الاحتجاجات بُعدًا يتجاوز الاعتراضات المطلبية المحلية[43].

واجهت الســـلطات الاحتجاجات بإجـــراءاتٍ أمنيةٍ واســـعة، تزامنت مع انقطاعٍ شـــبه كامل للإنترنت منـــذ 08 يناير 2026، مما صعَّب التحقق المســـتقل من عدد المدن المشـــاركة وحجم الانتهاكات وحصيلة الضحايا. وأفادت «منظمة العفو الدولية» بأنَّ قوات الأمن اســـتخدمت القوة النارية وأسلحةً محظورةً ضد متظاهرين، وأنَّ عمليات قتلٍ واعتقالٍ واسعةٍ وقعت خلال يناير، في حين أكَّدت مكتبة مجلس العموم أنَّ الأعـــداد الدقيقة للضحايا لا يمكن التحقُّق منها بصورةٍ مستقلة بسبب انقطاع الاتصالات وقيود الوصول إلى البلاد[44]. تختلف تقديرات القتلى والمعتقلين بصورةٍ كبيرة بين السلطات الإيرانية والمنظمات الحقوقية والمصادر الدولية. ولذلك ينبغي إسناد كل تقديرٍ إلى الجهة التي أصدرته، مع بيان طبيعته وحدود التحقق منه، بدل تقديم رقمٍ واحدٍ بوصفه حصيلة نهائيـــة. وتتمثَّل النتيجة الأكثر ثباتًا في أنَّ الاحتجاجات اتخذت نطاقًا واســـعًا، وأنَّ الرد الأمني كان شـــديدًا، وأنَّ انقطاع الإنترنت حدَّ من إمكانية التحقُّق المستقل من حجم الخسائر والانتهاكات.

جمعت احتجاجات 2025–2026 بين بُعدين مترابطين. تمثَّل الأول في المطالب المعيشـــية، مثل وقف تدهور العملة، وتحسين القدرة الشـــرائية، ومعالجة التضخم وأزمة الخدمات. أما الثاني فيتعلق بالثقة السياســـية ونمط الحكم، إذ تحوَّلت مطالب جزءٍ من المتظاهرين من الاعتراض على السياســـات الاقتصادية إلى الدعوة إلى تغييرٍ أوسع. ومن ثَمَّ، لا يصحُّ وصف الاحتجاجات بأنَّها اقتصاديةٌ فقط، كما لا يمكن الجزم بأنها أســـقطت «العقد الريعي» بصورةٍ نهائية، لكنها كشفت اتســـاع الفجوة بين المطالب الاجتماعية المتزايدة وقدرة الدولة على تقديم تعويضاتٍ موثوقة.

اعتمدت الدولة لســـنواتٍ على مزيجٍ من دعـــم الطاقة والتحويلات النقديـــة والإنفاق العام لتخفيـــف آثـــار التضخم والحفاظ علـــى القبول الاجتماعـــي، غير أنَّ تآكل القيمـــة الحقيقية للتحـــويلات، وارتفاع تكاليف الدعم، وتقلص الموارد الخارجيـــة، وتكرار القمع، أضعفت قدرة الدولـــة على تقديم عرضٍ اجتماعي مُقنع، مما رفع من وتيرة الاحتجاجات الاقتصادية في مقابل الاحتجاجات السياســـية؛ لذلك يبدو الوضع هو حالة استنزافٍ تدريجي للمصداقية التفاوضية منها إلى انهيارٍ مفاجئ ونهائي لـ«العقد الريعي».

شكل (2) موجات الاحتجاج الكبرى في إيران (1978– 2026)

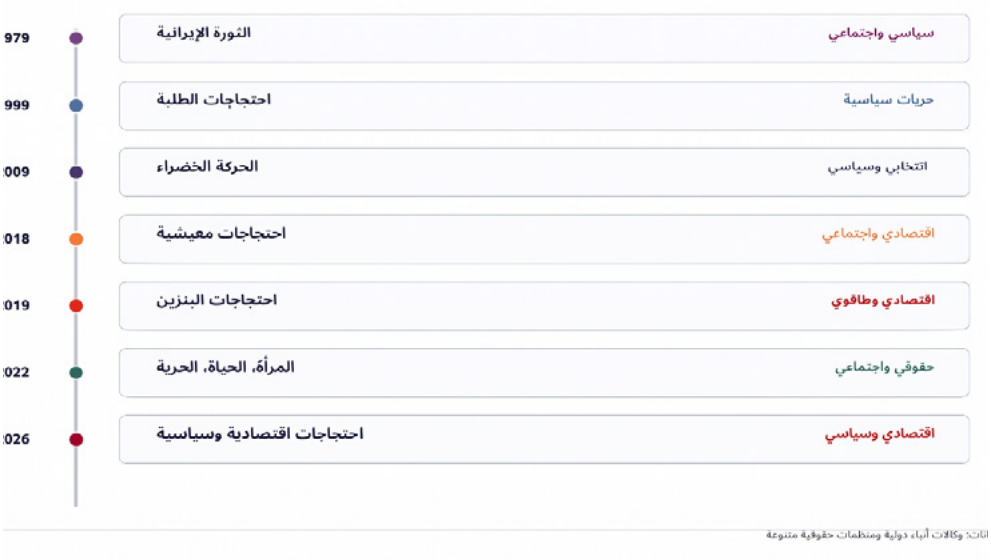

3. أزمة الطاقة والحرب المتجدِّدة

تُظهر التحليلات الدولية أنَّ أزمة الطاقة الإيرانية لا ترجع إلى العقوبات وحدها، بل هي نتاج تفاعلٍ بين العقوبات، ونقص الاستثمار، وضعف الصيانة، والأسعار المدعومة، وسوء إدارة الطلب، وتهريب الوقود، واختلالاتٍ مؤسسيةٍ أخرى. فقد ساهمت القيود الخارجية في الحدِّ من الوصول إلى التكنولوجيا والتمويل والمعدات، بينما أدَّت السياسات المحلية إلى ارتفاع الاستهلاك وتفاقم عجز الطاقة. لذلك فإنَّ تفسير الأزمة بوصفها نتيجةً مباشرةً لقرارٍ خارجي واحد مثل العقوبات أو الحرب، أو لسيطرة مؤسساتٍ محددةٍ على الموارد، يختزل بنيةً اقتصاديةً ومؤسسيةً أكثر تعقيدًا[45].

تمكَّنت إيران من الحفاظ على جزءٍ مهمٍّ من صادراتها النفطية عبر قنواتٍ غير رسمية، ولا سيما إلى الصين، رغم العقوبات. غير أنَّ بيانات الشحن في هذا المجال تقديريةً وغير شفافة، ولا تسمح وحدها بإثبات انتقال العائدات بصورةٍ حاسمةٍ إلى الحرس الثوري أو إلى شركاتٍ شبه حكومية بعينها. وعليه، فإنَّ زيادة ضغط العقوبات شجَّع على نشوء قنواتٍ تجاريةٍ ومالية أقل شفافية، ورفعت كلفة المعاملات، ووسَّعت الفجوة بين الاقتصاد الرسمي والقنوات غير الرسمية[46].

شهد عام 2026 مواجهةً عسكريةً واسعةً بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، ويتجاوز هذا التطور نطاق تحليل إصلاح منظومة الدعم إلى مجال الأمن الإقليمي والعلاقات الدولية. ويمكن الإشارة إليه بوصفه عاملًا خارجيًا زاد من تعقيد البيئة الاقتصادية والأمنية، لكن لا يجوز الجزم

بأنَّ الاحتجاجات الداخلية كانت سببًا مباشرًا في توقيت المواجهة، أو أنَّ المواجهة كانت نتيجةً حتميةً لأزمة «العقد الريعي»[47].

إنَّ الفترة الممتدة من 2024 إلى 2026 هي مرحلةٌ بلغ فيها هذا «العقد الريعي» حدودًا شديدة الضيق؛ فقد حاولت حكومة بزشكيان تقديم إصلاحٍ اقتصادي محدود داخل نظامٍ مقيدٍ بالعقوبات، وبنيةٍ سياسيةٍ معقدة، وتضخمٍ مرتفعٍ، وأزمة طاقة، وتراجعٍ حادٍّ في الثقة العامة. ثم جاءت احتجاجات أواخر 2025 ومطلع 2026 لتكشف أنَّ المشكلة لم تعد تتعلَّق فقط بتصميم منظومة الدعم أو توقيت رفع الأسعار، بل بقدرة الدولة على تقديم تعويضاتٍ قابلةٍ للتصديق، وحماية الحقوق، والاستجابة للأزمات دون توسيع دائرة القمع. يضاف إلى هذا كله ضعف موقع الرئيس في منظومة الحكم الجديدة ما بعد اغتيال المرشد علي خامنئي، وتولي ابنه مجتبى منصب «الولي الفقيه»، حيث أصبحت مؤسسة الحرس الأعلى صوتًا من الحكومة وباقي المؤسسات المدنية.

وعليه، فإنَّ إيران انتقلت من مرحلة تصدُّع «العقد الريعي» إلى مرحلة استنزاف مصداقيته التفاوضية؛ فلم يختفِ الدعم، ولم يتوقَّف المجتمع عن المطالبة بدور الدولة في حماية مستوى المعيشة، لكن قدرة الدولة على تمويل هذا الدور وإقناع المواطنين بوعودها تراجعت بوضوح. ويظل هذا الاستنتاج قابلًا للمراجعة؛ لأنَّ أحداث 2025–2026 حديثة، ولأنَّ بعض الوقائع والأرقام لا تزال موضع خلاف، كما أنَّ الحكم على المسار النهائي للنظام الاقتصادي والسياسي يتطلب مسافةً زمنيةً ومصادر أرشيفية ودراسات أكاديمية إضافية.

خاتمة

انطلقت الدراسة من سؤالٍ عن كيفية تفاعل عجز الدولة الإيرانية المتزايد عن تمويل منظومة الدعم، في ظل العقوبات وتراجع الموارد، مع المخاطر السياسية والاجتماعية المترتبة على المساس بهذا «العقد الريعي». ومن خلال تتبُّع مراحل إصلاح الدعم منذ عام 2000 حتى عام 2026، تخلُص الدراسة إلى أنَّ هذا التفاعل لم ينتج عن لحظةٍ حاسمةٍ واحدة، بل عن مسارٍ تراكمي وغير خطي من محاولات إعادة تفاوضٍ جزئية. وقد حقَّقت كل محاولةٍ نجاحًا تكتيكيًا محدودًا في احتواء أزمةٍ آنية، لكنها راكمت في الوقت نفسه قدرًا إضافيًا من فقدان الثقة، إلى أن بلغ المسار مرحلةً يمكن وصفها بـ«استنفاد المصداقية التفاوضية» أكثر من كونها انهيارًا مفاجئًا لعقدٍ اجتماعي بسيط.

ومع أنَّ النظام الإيراني استطاع الحفاظ جزئيًا على منظومة الحماية الاجتماعية من خلال طبيعة دولة الرفاه متعدِّدة الطبقات، التي جعلت الدعم والتحويلات حقوقًا مكتسبةً في وعي المواطنين، فضلًا عن استحداث قنواتٍ بديلةٍ للموارد عبر الاقتصاد غير الرسمي والتجارة الملتفَّة على العقوبات وتوسيع العلاقات الاقتصادية مع الشرق، غير أنَّ هذه المرونة لم تكن نقيضًا

للهشاشة، بل أصبحت مصدرًا لها، إذ أضاف كل حلٍّ مؤقتٍ طبقةً جديدةً من التعقيد المؤسسي وشبكات المصالح، وجعل الإصلاح اللاحق أكثر صعوبةً من سابقه.

كما أظهر تتبع الإصلاحات أنَّ المسألة لم تكن تقنيةً أو ماليةً محضة، بل كانت ساحة صراعٍ بين الدولة والمجتمع وشبكاتٍ وسيطةٍ داخل مؤسسات الدولة نفسها. فقد اصطدمت محاولة استهداف الدعم في 2010 بمقاومةٍ اجتماعيةٍ وسياسية واسعة، وأنتجت العملة التفضيلية لاحقًا مصالح مرتبطةً بفوارق الصرف، بينما أسهمت العقوبات في توسيع القنوات غير الرسمية التي استفادت منها مؤسسات وشركات ذات نفوذ؛ وبذلك لم يعُد الإصلاح مواجهةً ثنائيةً بين الحكومة والمواطنين، بل أصبح عملية تفاوضٍ معقدةٍ تتداخل فيها مصالح المستفيدين من الدعم مع مصالح الفاعلين الذين يستفيدون من استمرار الاختلالات الاقتصادية.

وتشير المقارنة بين موجات العقوبات والإصلاح إلى أنَّ العقوبات لا تضعف موارد الدولة فحسب، بل تؤثِّر أيضًا في جودة تصميم السياسة العامة وتوقيتها. فكلما اشتد الضغط الخارجي، اضطرت الحكومة إلى اتخاذ قراراتٍ أسرع وأقل استعدادًا، كما حدث في إصلاح أسعار الوقود عام 2019. وتوضح المقارنة أنَّ التدرج، والشفافية، والقدرة على تعويض المتضررين، لا مضمون الإصلاح الاقتصادي وحده، عوامل حاسمة في تحديد الاستجابة الاجتماعية. ومن ثَمَّ، قد تؤدي العقوبات إلى تسريع تصدُّع «العقد الريعي» بصورةٍ غير مباشرة، عبر تقليص قدرة الدولة على التخطيط الهادئ وتنفيذ إصلاحاتٍ قابلة للتصديق.

لقد كشفت احتجاجات 2019 و2025–2026، حدود مفهوم «المقايضة الاستبدادية». فلم تتجه المطالب الاقتصادية في جوهرها إلى استبدال النظام السياسي بنظامٍ تمثيلي، بل انصبَّت غالبًا على استعادة القوة الشرائية وشروط الحماية الاجتماعية التي وعدت بها الدولة. ويعني ذلك أنَّ الأزمة الإيرانية لا تتمثَّل بالضرورة في رفض المواطنين للمقايضة بين الدعم والقبول السياسي، بل في فقدان الثقة بقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها. وتختلف هذه الديناميكية عن الافتراض الكلاسيكي القائل إنَّ تراجع الريع يقود مباشرةً إلى المطالبة بالمشاركة السياسية، إذ قد يطالب المجتمع أولًا بإعادة بناء شروط المقايضة نفسها، قبل الانتقال إلى مطالب سياسية أوسع، كما ظهر بوضوحٍ أكبر في احتجاجات 2022.

كما أنَّ إصلاحات الدعم نقلت «العقد الريعي» تدريجيًا من عقدٍ ضمني وغير مرئي إلى عقدٍ صريحٍ يمكن قياسه يوميًا من خلال قيمة التحويلات وأسعار الطاقة وسعر الصرف، وقد منح هذا التحول الدولة أداةً لإعادة توزيع الموارد، لكنه منح المواطنين أيضًا معيارًا مباشرًا للحكم على أداء الدولة؛ فأصبح تآكل القيمة الحقيقية للدعم محسوسًا وقابلًا للمقارنة، الأمر الذي جعل كل إخفاقٍ جديدٍ أكثر تأثيرًا في الثقة العامة.

وأخيرًا يمكن القول إنَّ الأنظمة الريعية لا تنهار عادةً بفعل صدمةٍ واحدة، بل تتآكل عبر سلسلةٍ من المساومات التي تبدو ناجحةً مؤقتًا، لكنها تستنزف تدريجيًا رصيد الثقة، وقد نجحت

الجمهورية «الإسلامية» في شـــراء الوقت عبر إعادة تفاوضٍ جزئيةٍ على عقدها الريعي، غير أنَّ الوقت نفســـه أصبح موردًا ناضبًا. ومن هنا، لا يتمثَّل الاســـتنتاج الأدق في أنَّ «العقد الريعي» الإيراني انهار نهائيًا، بل في أنَّ مصداقيته التفاوضية استُنزفت إلى حدٍّ يجعل أي إصلاحٍ جديدٍ أكثر كلفةً وأقل قدرةً على إقناع المجتمع. وربما الحرب العســـكرية لم تسقط إيران لحدِّ الآن، لكن لو تعرَّضت إلى حربٍ اقتصاديةٍ قاسيةٍ، فسنرى أنَّ العقد الاجتماعي بين المواطن والدولة لا يتعرَّض إلى تصدُّعٍ فقط بل يصل إلى الانهيار الكامل.

المراجع والمصادر

0 Alexander L. George, Timothy J. McKeown, "Case Studies and Theories of Organizational Decision Making," Advances in Information Processing in Organizations, edited by R. Coulam and R. Smith (Greenwich, CT: JAI Press, Vol. 2, No. [N/A], 1985), pp. 21–58.
(2) George, Alexander L., Andrew Bennett. Case Studies and Theory Development in the Social Sciences, (Cambridge, MA: MIT Press, 2005).
(3) *Harris, Kevan. A Social Revolution: Politics and the Welfare State in Iran. (Oakland: University of California Press, 2017).*
(4) *Harris, Kevan. "Of Eggs and Stones: Foreign Sanctions and Domestic Political Economy in the Islamic Republic of Iran." In Economic Shocks and Authoritarian Stability: Duration, Financial Control, and Institutions, edited by Victor C. Shih, (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2020), 72–96.*
(5) Mahdavy, Hossein. "The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran." In Studies in the Economic History of the Middle East, edited by M. A. Cook, (London: Oxford University Press, 1970), P. 428.
(6) Beblawi, Hazem. "The Rentier State in the Arab World." In The Rentier State, edited by Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, (London: Croom Helm, 1987), P. 49-62.
(7) Luciani, Giacomo. "Allocation vs. Production States: A Theoretical Framework." In The Arab State, edited by Giacomo Luciani, (London: Routledge, 1990) P. 65-84
(8) Michael L. Ross, "Does Oil Hinder Democracy?", World Politics, (Cambridge: Cambridge University Press, Vol. 53, No. 3, 2001), pp. 328-52.
(9) البنك الدولي. المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التفاوتات والانتفاضات والصراع في العالم العرب، (واشنطن: مجموعة البنك الدولي، 2015) ص 32–34.
(10) Steven Heydemann, "Social Pacts and the Persistence of Authoritarianism in the Middle East," Debating Authoritarianism in the Middle East, (Stanford, CA: Stanford University Press, 2007), pp. 19–37.
(11) Harris, Kevan. A Social Revolution, Ibid, p. 70-83.
(12) Harris, Kevan. "Of Eggs and Stones, Ibid, p. 4, 17-18.
(13) Harris, Kevan. A Social Revolution, Ibid, p. 65-90.
(14) Salehi-Isfahani, Djavad. "Tough Times Ahead for the Iranian Economy." Brookings, (April 6, 2009), Oct 2 , 2026,accessed 2 Aug. 2026, https://tinyurl.com/2dpyvth7
(15) Djavad Salehi-Isfahani, "Iran's Subsidy Reform: From Promise to Disappointment," Economic Research Forum Policy Perspective, (Cairo: Economic Research Forum, No. 13, June 2014), Pp 1–9.
(16) Guillaume, Dominique, Roman Zytek, and Mohammed Reza Farzin. "Iran, the Chronicles of Subsidy Reform." IMF Working Paper No. 11/167, (Washington, DC: International Monetary Fund, 2011), P. 6-10.
(17) BBC News, "Iran bans negative petrol stories.", (June 28, 2007) ,accessed 5 Aug. 2026, https://tinyurl.com/2dqrrw9l
(18) Guillaume, Zytek & Farzin, 2011, Ibid, p. 8-9.
(19) أكبر مشروع إصلاحي في تاريخ الاقتصاد الإيراني، يهدف إلى تحويل نظام الدعم من الشكل غير المباشر (دعم الأسعار) إلى الشكل المباشر (دعم نقدي) لتعزيز الكفاءة والعدالة، لكنه واجه تحديات تنفيذية وهيكلية حالت دون تحقيق معظم أهدافه.
(20) *Salehi-Isfahani, Djavad, Iran's subsidy reform: From promise to disappointment. Policy Perspective, (13, 2014), pp 1-11.*
(21) *Salehi-Isfahani, D, B. Wilson Stucki, and J. Deutschmann, "The Reform of Energy Subsidies in Iran: The Role of Cash Transfers," Emerging Markets Finance and Trade, (Philadelphia: Taylor & Francis, Vol. 51, No. 6, 2015), pp. 1144–1162.*
(22) Guillaume, Zytek & Farzin, 2011,Ibid, p 15.
(23) Salehi-Isfahani, Stucki & Deutschmann, 2015, Ibid, p12-14.
(24) Roman Zytek, and Mohammad Reza Farzin, "Iran – The Chronicles of the Subsidy Reform: Successes, Controversies, and Shortcomings of the 2010-2014 Reforms and Lessons for Future Reformers," USAEE Working Paper, (Cleveland: United States Association for Energy Economics, No 16-288, November 23, 2016), Pp 1-16.
(25) The World Bank, "Iran Economic Monitor: Seizing the Opportunity," Global Practice for Macroeconomics & Fiscal Management Middle East and North Africa Region, (Washington, DC: The World Bank, March 2016), p 10.
(26) U.S. Department of State, "Advancing the U.S. Maximum Pressure Campaign on Iran," Fact Sheet,

(22 April 2019), Accessed Aug. 7. 2026, https://tinyurl.com/2cpw9jh9
(27) Hafezi, Parisa. "Iran's Protests against Gasoline Price Hike Turn Political - Media." Reuters, (November 17, 2019), accessed 2 Aug. 2026, https://tinyurl.com/2d8d4kq7
(28) Ibid.
(29) Amnesty International, "Iran: More Than 100 Protesters Believed to Be Killed as Top Officials Give Green Light to Crush Protests," (19 November 2019), Accessed 1 Aug. 2026, https://tinyurl.com/2b-77v7cg
(30) Tajmazinani, Ali Akbar. Challenges for Food Subsidy Reform: Lessons Learnt from the Just Distribution of Subsidies Scheme in Iran. IDOS Discussion Paper 12/2024, (Bonn: German Institute of Development and Sustainability, 2024), P. 1-7.
(31) World Bank. Iran Economic Monitor, Spring/Summer 2023: Moderate Growth amid Economic Uncertainty. (Washington, DC: World Bank, 2023), P. 9.
(32) Luciano Zaccara, "Iran's Presidential Election 2021: What to Expect from Ebrahim Raisi's First Term," Elcano Royal Institute, (Madrid: Elcano Royal Institute, 2021), pp. 1–7.
(33) Tajmazinani, Ibid, p. 7-11.
(34) World Bank. Iran Economic Monitor, spring 2024: Sustaining Growth amid Rising Geopolitical Tensions. (Washington, DC: World Bank, DOI: 10.1596/41861, 2024), P. 5, 26, 29.
(35) Ibid, p. 28
(36) Geneva: United Nations, Human Rights Council, Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. Independent International Fact-Finding Mission on the Islamic Republic of Iran. Human Rights Council mandate and documentation. (24 Nov 2022), Accessed 10 Aug. 2026, https://tinyurl.com/yq28by6b
(37) World Bank, Iran Economic Monitor, spring 2024, p. 15.
(38) Lawler, Alex. "Iran's Oil Exports Hit 5-year Highs as US Holds Nuclear Talks." Reuters, (June 16, 2023), Accessed 2 Aug. 2026, https://tinyurl.com/2ylffenh
(39) Reuters. "Moderate Pezeshkian Wins Iran's Presidential Race." (5 July 2024), accessed 18 Aug 2026, https://tinyurl.com/27btpaas
(40) World Bank, Iran Economic Monitor, spring 2024, p. 15.
(41)"Shokri, Umud. "Iran's Energy Dilemma: Constraints, Repercussions, and Policy Options." Carnegie Endowment for International Peace, (26 June 2025), accessed 2 Aug. 2026, https://tinyurl.com/295apesg
(42) Philip Loft, Iran Protests 2026: UK and International Response. UK Parliament, House of Commons Library Research Briefing CBP-10462, (30 January 2026), accessed 2 Aug. 2026, https://tinyurl.com/2cwyxthw
(43) Loft, Iran Protests 2026, Ibid.
(44) Amnesty International. "What Happened at the Protests in Iran?", (26 January 2026), accessed 2 Aug 2026, https://tinyurl.com/2c7rcof2
(45) Clingendael Institute. "Approaching the Precipice: Near-Term Prospects of Iran's Economy." (30 January 2025), accessed 5 Aug. 2026, https://tinyurl.com/262v39jl
(46) Washington, U.S. Energy Information Administration. Country Analysis Brief: Iran, (October 10, 2024), accessed 2 Aug.2026, https://tinyurl.com/yys3mtzj
(47) Christopher M. Blanchard,, Jeremy M. Sharp, Clayton Thomas, and Jim Zanotti. U.S. Conflict with Iran. Congressional Research Service Report R48887, (26 March 2026), accessed 4 Aug. 2026, https://tinyurl.com/2d7jqayf